الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تجارية

العنوان

محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في الجزائر

– دراسة من خلال الاستبيان–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم تجارية

تخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبتين:

– حنان بوالدين

–زهرة بوالوارث

إشراف الأستاذ:

سليمان بن بخمة

بشكيط سهام	جامعة جيجل	رئيسا
بن بخمة سليمان	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
حاجي فهيمة	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله الذي لا إله إلا هو على جليل نعمه وعظيم أفضاله إذ أتاح لنا إنجاز هذا العمل ورزقنا القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتنا فله الحمد والشكر

نتقدم بجزيل الشكر وخالصه وأسمى آياته إلى الأستاذ الكريم **"بن بخمة سليمان"** التي تكرم بقبول الإشراف على هذا العمل، ولم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة ونصائحه الثمينة لإنجاز هذا العمل، لذلك فإننا نسأل الله عز وجل أن يثيبه خير الثواب

نشكر جميع الأساتذة الذين أمدو لنا يد العون وساعدونا في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو بعيد

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتصحيح الأخطاء مما يؤدي إلى تكميل الدراسة وتنميتها

كما نشكر من لهم الفضل في تعليمنا ونخص بالذكر أساتذة الكلية

ولا يفوتنا أيضا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى العائلتين الكريمتين اللتين تحملتا معنا عناء إعداد هذا البحث

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأصدقاء الأعزاء والأوفياء لنا

وإلى كل من أمد لنا يد العون وساهم من قريب أو بعيد لرفع معنوياتنا

ولكل من لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه

شكرا جزيلا لكم

زهرة، حنان

إهداء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

اللهم لك الحمد حمدا طيبا مباركا كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

الحمد لله الذي هدانا ووفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع

اتقدم بالشكر الجزيل إلى اغلى جوهرة في الوجود،الى من حملتني وهنا على وهن وتعذبت من اجلي، الى رمز التضحية والصبر الى منبع الحب والحنان الى أمي الحبيبة "ذهبية " حفظها الله واطال في عمرها.

الى أبي الغالي "أحمد" حفظه الله وأطال في عمره .

الى اخواتي العزيزات:سهام ،ودلد،ابتسام،نجوى،أسماء.

الى اخوتي الاعزاء :عمر،عبد اللطيف،حميد ،يعقوب.

الى من شاركتني في انجاز هذا العمل أختي في الله وصديقتي زهرة.

الى جميع اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.

الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

الى كل من يشاركني في لا اله الا الله محمد رسول الله .

الى من حفظه قلبي ونسيهم قلمي.

حنان

إهداء

قال تعالى " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا "

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما منحني الله في هذا الوجود أبي وأمي حفظهما الله وأطال عمرهما.

إلى الغاليات :حبيبة، زبيدة، بديعة، نادية، فتيحة.

إلى الإخوة الأعزاء: بلال، نصر الدين، محمد، عمر، عبد العزيز.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة كبيرا وصغيرا وكل من يحمل لقب "بوالوارث".

إلي أحلى جميلات ريمة، حنان، سارة، ربيحة، بشرى، والى كل الصديقات.

إلى الذكرى الجميلة: أمال.

إلى كل زملائي وزميلاتي تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة.

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وا لتجارية وعلوم التسيير.

إلى كل من ساعدني و شجعني لإتمام مشواري الدراسي و لو بكلمة طيبة.

إلى كل من أحب الجزائر وشهداء ثورتها الأبرار.

زهرة

أهدي ثمرة هذا الجهد

إلى من غمرتني بعطفها وحنانها، إلى من كانت الجنة تحت أقدامها، إلى منبع الحنان ونور العينان

إلى أول من نطق بها لساني وعاشت معي كل لحظات أيامي.....وشاركتني أفراحي وأحزاني

إلى أسمى ما في الوجود أمي الحبيبة

إلى من رباني على الفضيلة والأخلاق وتحمل عبء الحياة كي أعيش سعيدة

أبي العزيز حفظه الله

إلى حبيبي وسندي في هاته الحياة، إلى أغلى ما أملك خطيبي العزيز وكل عائلته

إلى من عشنا معا حلاوة الأسرة وتقاسمنا معا لحظات العمر. إلى أغلى ما أملك أخواتي وأخواتي نبيلة وزوجها وأولادها وخاصة جيناد

إلى سعاد وزوجها وابنها مهدي وإلى صفيان وزوجته وإلى خليل ومحمد وصالح حفظهم الله

وإلى أعز وأروع إنسانة إلى قلبي....إلى رفيقة دربي....إلى أسمى معاني الصداقة أختي التي لم تنجبها أمي....إلى الغالية على قلبي....إلى صديقتي التي كانت عونا لي في مراحل حياتي....إلى من أسعدها فرحي

إلى من تستحق الحب والتقدير.....خيرة خليلة وأحب إنسانة "بديعة"

إلى كل الأهل والأقارب، إلى كل الأصدقاء الصديقات: سهام، يسرى، رشدة، نجلاء، زهرة، مريم

قائمة المحتويات

قائمة المحتويـــــات

الموضـــوع	رقم الصفحة
البسملة	-
كلمة شكر	I
إهداء	III-II
قائمة المحتويات	VI-IV
قائمة المختصرات	VII
قائمة الأشكال والجداول	X-VIII
قائمة الملاحق	XI
المقدمـــة العامة	أ- ث
الفصل الأول: معايير المحاسبة الدولية	1
تمهيد	2
1.عموميات حول معايير المحاسبة الدولية	3
1-1.مفهوم معايير المحاسبة الدولية	3
1-2.التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية	5
1-3.أهداف معايير المحاسبة الدولية	7
1-4.نقائص معايير المحاسبة الدولية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
2.إصدارات معايير المحاسبة الدولية	8
2-1.لجنة معايير المحاسبة الدولية	8
2-2.مجلس معايير المحاسبة الدولية	11
3.المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
3-1.ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
3-2.التطور التاريخي للمعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات التي طرأت عليه	19
3-3.المؤسسات المعنية بتطبيق IFRS for SMEs ومستخدمي التقارير المالية المعدة وفق IFRS for SMEs	24

الخلاصـة	26
الفصل الثاني: محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	27
تمهيد	28
1.النظام المحاسبي المالي	29
1-1.التطور التاريخي للمحاسبة في الجزائر	29
1-2.تقديم النظام المحاسبي المالي	34
1-3.المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	40
2.محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي	46
2-1.ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
2-2.المحاسبة المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
2-3.صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58
3.تحديات النظام المحاسبي المالي لتحقيق التوافق فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61
3-1.مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61
3-2. نقائص النظام المحاسبي المالي فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	62
3-3.التحديات التشريعية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التوافق	63
الخلاصـة	65
الفصل الثالث:الدراسة التطبيقية	66
تمهيد	67
1.الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية	68
1-1.منهجية الدراسة	68
1-2.الأساليب الإحصائية المعتمدة	70
1-3.صدق وثبات الإستبانة	70
2.تحليل النتائج واختبار الفرضيات	75
2-1.تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	75
2-2. تحليل نتائج الدراسة	78

2-3.اختبار الفرضيات	85
الخلاصـة	88
الخاتمـة	89
قائمة المراجع	93
الملاحق	-
الملخص	-

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

DP	Discussion Paper	ورقة مناقشة
ED	Expsure Draft	مسودة مشروع
IAS	International Acounting standards	المعايير المحاسبية الدولية
IASB	International Acounting Standards Boerd	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Acounting standards committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASCF	International Accounting standards committee Foundation	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Federation Of Accountans Committee	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRIC	International Financial reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IFRS	International Financial reporting standards	المعايير الدولية للتقارير المالية
IFRS for SMES	International Financial reporting standards For Small And Medium-sized Entities	المعايير الدولية للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SAC	Standards Advisory Council	المجلس الاستشاري للمعايرة
SCF	Systeme Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SIC	Standing Interpretations Committee	اللجنة الدائمة للتفسيرات
XBRL	extenssible Business Reporting Language	لغة تقارير الأعمال الموسعة

قائمة الاشكال والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــوان	الصفحة
01	مكونات النظام المحاسبي المالي	40

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيـــــان	الصفحة
1-1	عرض قائمة معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن IASC حسب التسلسل الزمني إلى غاية 2001	11
2-1	عرض قائمة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن IASB حسب التسلسل الزمني إلى غاية 2008	14
3-1	التطور التاريخي للمعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
1-2	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية من جانب الإطار المفاهيمي	43-41
2-2	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية من جانب عرض وتقييم بنود القوائم المالية	44
3-2	الوضعية عند نهاية السنة المالية	56
4-2	جدول حسابات النتائج	57-56
5-2	جدول تغيير الخزينة	57
1-3	الإحصائيات الخاصة بالاستبانة	68
2-3	جدول التوزيع لمقياس ليكارث	69
3-3	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs)	72-71
4-3	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (إمكانية تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMEs في الجزائر)	74-72
5-3	معامل الإرتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة	74
6-3	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	74

7-3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	75
8-3	توزيع أفراد العينة حسب العمر	76-75
9-3	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	76
10-3	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	77
11-3	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	77
12-3	اختبار التوزيع الطبيعي	78
13-3	تحليل فقرات المحور الثاني(المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs)	80-78
14-3	تحليل فقرات المحور الثالث(إمكانية تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMEs في الجزائر)	84-82
15-3	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الأولى	86
16-3	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثانية	87

قائمة الملاحق

قائمة الملاحـــــق

رقم الملحق	البيـــــان
01	الاستبيان
02	معامل الارتباط للمحور الأول
03	معامل الارتباط للمحور الثاني
04	معامل الارتباط الكلي
05	معامل الثبات للمحور الأول (طريقة ألفا كرونباخ)
06	معامل الثبات للمحور الثاني (طريقة ألفا كرونباخ)
07	معامل الثبات الكلي (طريقة ألفا كرونباخ)
08	النسب المؤوية للبيانات الديموغرافية
09	التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف –سمرنوف)
10	اختبار T_test للمحور الأول
11	اختبار T_test للمحور الثاني
12	اختبار T_test للفرضية الأولى

المقدمة العامة

1.تمهيد

شهدت الجزائر كغيرها من الدول إصلاحات هامة على أنظمتها المحاسبية، وذلك بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد إبتداءا من سنة 2010 الذي عوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، وذلك تماشيا مع انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وكذا تماشيا والتحولات الاقتصادية الراهنة ومحاولتها مواكبة الاقتصاد العالمي، حيث اعتمدت تركيبة النظام المحاسبي المالي الجديد بشكل كبير على معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، التي لا تراعي ولو بشكل بسيط خصوصية الأنظمة الاقتصادية في الدول النامية ولا حتى طبيعة وشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتكون منها هذه الأنظمة باعتبارها المعني الأول بتطبيقات المحاسبة.

إن الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها هذه المؤسسات، وعليه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معيار محاسبي خاص بها والذي تجسد شكله النهائي في جويلية 2009، إذ أصبحت هناك فرصة للاستفادة من هذه التجربة الدولية في إرساء نظم محاسبية مبسطة تراعي المتطلبات والاحتياجات المحاسبية المرتبطة بواقع الاقتصاد الجزائري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر من خلال إصدار القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد والذي قضى بدخول القانون حيز التنفيذ بتاريخ 1 جانفي 2009 لم يأخذ بعين الاعتبار ما نص عليه المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد النظام المحاسبي المالي.

من خلال ما سبق وللإلمام بموضوع دراستنا سنحاول معالجة الإشكالية التالية:

هل هناك إمكانية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية:

- هل يلبي المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة احتياجات مستخدمي التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل يمكن القول أن المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء لمعالجة المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- هل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبسيط نظامها المحاسبي المالي وإنجاح مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر؟

2.فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة السابقة قمنا بصياغة فرضيات الدراسة التالية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلبي الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية ويعالج المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تبسيط نظامها المحاسبي المالي وإنجاح مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

3.أهداف الدراسة:

- التطرق إلى المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، ومعرفة الأسباب التي دفعت مختلف الدول إلى تبنيها؛
- استعراض المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs؛
- إبراز مختلف أوجه قصور المخطط المحاسبي الوطني PCN والتي انجر عنها ظهور النظام المحاسبي المالي الجديد SCF؛
- إبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS؛
- إبراز مختلف التحديات التي تواجه النظام المحاسبي المالي الجديد في ما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.أهمية الدراسة:

تستمد أهمية هذه الدراسة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر نتاج للإصلاح المحاسبي في الجزائر المستند في إعداده على معايير المحاسبية الدولية والذي تزامن تطبيقه مع إصدار مجلس المعايير المحاسبية الدولية للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5.أسباب الدراسة:

✓ أسباب ذاتية:

- التخصص في مجال المحاسبة.
- الرغبة في الاطلاع وتنمية الرصيد المعرفي حول المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ أسباب موضوعية:

- الإطلاع على آخر المستجدات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية وما تم تعديله.
- التغير الذي حدث في نمط المحاسبة المعتمدة في المؤسسات الجزائرية.

6.منهجية الدراسة:

- المنهج المقارن: وذلك من خلال إجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وكذا بين النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs.
- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال استعراض النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs ووصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التي قمنا فيها باختبار فرضيات الدراسة.

7.تقسيمات الدراسة:

لتجسيد موضوع البحث والوصول إلى النتائج المتوقعة من الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول جاء بعنوان معايير المحاسبة الدولية وتم التطرق إلى ماهية معايير المحاسبة الدولية، الهيئات الدولية التي تقف وراء إصدار المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، كما تم عرض المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs. أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرض النظام المحاسبي المالي الجديد ونظام

المحاسبة المالية المبسط، وكذا تحديات النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الفصل الثالث فتطرقنا إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الإحصائية لاستمارة الاستبيان.

الفصل الأول: معايير المحاسبة الدولية

1. عموميات حول معايير المحاسبة الدولية
2. إصدارات معايير المحاسبة الدولية
3. المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

لقد أدى تسارع التطور العلمي والتكنولوجي وظهور العولمة في القرن العشرين إلى توسيع أفاق المعاملات ما بين الدول في شتى الميادين وبالخصوص الاقتصادية منها، فالنمو الكبير للتجارة التجارة الخارجية والانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات وشركات المحاسبة الدولية ترتب عليه توسيع قاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم مما اظهر أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي حدود الدول تكون مقروءة مفهومة ومفيدة للمستخدمين، وحتى يتحقق ذلك لابد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات، كل هذا احدث ضغوطا كبير على المحاسبة لكي تلبي الاحتياجات.

وحتى تفي هذه البيانات بمتطلبات مستخدميها، لابد من اعتماد مجموعة من المعايير المحاسبية المتفق عليها عند القيام بنشر هذه البيانات في القوائم المالية، الأمر الذي يسمح لها باكتساب صفة المصداقية والقابلية للمقارنة، وإمكانية اعتمادها كمرجع رئيسي عند اتخاذ القرارات، وكأساس مهم عند تقييم أداء الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها الكبيرة المتوسطة والصغيرة، للتعرف على صحة مركزهم المالي ولإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية، وكنتيجة لاتساع نطاق المستخدمين إلى كافة بقاع العالم أصبحت الحاجة ملحة على ضرورة توحيد هذه المعايير المحاسبية المستخدمة لجعلها عالمية التطبيق، الأمر الذي استوجب إقامة هيئات محاسبية دولية تأخذ على عاتقها مهمة تكوين وإصدار معايير ذات مستوى عالمي، ولعل أهم هذه الهيئات مجلس معايير المحاسبة الدولية.

1. معايير المحاسبة الدولية

ظهرت الحاجة إلى وجود المعايير على المستوى الدولي في إعداد التقارير المالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ويعود السبب في ذلك إلى تأثيرات العولمة على الاقتصاد العالمي من خلال تدويل عالم المال والأعمال ليتماشى مع الاستراتيجيات التي اتبعتها مختلف دول العالم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال توحيد القواعد والمبادئ المستعملة في المحاسبة، ولهذا ظهرت فكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال وضع مجموعة من المعايير الدولية والتي تلقى قبولا عاما.

1-1. مفهوم معايير المحاسبة الدولية

تلعب معايير المحاسبة الدولية دورا مهما في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وإنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة دوليا، لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

1-1-1.تعريف معايير المحاسبة الدولية:

- ✓ عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنها: قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهاداتهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهادات أبدا، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير والممارسة في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية[1].
- ✓ يمكن القول أن المعايير المحاسبية تعكس مجموعة من القواعد التي توضع بمعرفة وتجربة مجموعة من المحاسبين الأكفاء مهنيين وأكاديميين يتفق عليها فيما بينهم لتشكل الإطار العام الذي يحكم عمل المحاسبين وتوجد الأساس لتقييم أدائهم في بيئة معينة، فهي ليست عملية فنية بحتة وإنما تتأثر بمجموعة العوامل البيئية السائدة في المجتمع مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها[2].
- ✓ كما يعرف المعيار المحاسبي بأنه: البيان الكتابي الذي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الإعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب.

---

[1] فتيحة بكطاش، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية في ظل العولمة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 93.

[2] محمد المبروك أبوزيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 59.

وتأسيسا لما سبق يمكن اعتبار المعايير المحاسبية بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة على المستوى الدولي والتي تحكم دقة سلامة وملائمة ما تحتويه القوائم المالية.

- ✓ تعرف معايير المحاسبة الدولية: بأنها معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي، تكون ذات جودة عالية وقابلة للفهم والإنفاذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها، وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الاعتراف والقياس موحدة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد[1].

1-1-2.أهمية معايير المحاسبة الدولية:

لا شك أن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية تكون غير مناسبة أو تؤدي إلى استعمال طرق متباينة وغير موحدة مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية غير قابلة للمقارنة، ويصعب فهمها من قبل مستخدميها الداخلين والخارجين، كما يؤدي غياب المعايير إلى اختلاف أسس معالجة العمليات والأحداث وعليه تتجلى أهمية المعايير المحاسبية بصفة عامة فيما يلي[2]:

- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة سوف يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة؛
- توفير الوقت والمال حيث أن العديد من الدول النامية لا توجد بها مؤسسة محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي وبالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت والمال؛
- إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية حيث أن إجراء المقارنات سيسهل من عملية تقييم الأداء للشركات ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية؛
- إزالة العقبة أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية، فتزداد بذلك الرفاهية الاجتماعية؛
- إعطاء الشركات فرصة الحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجودة بها سواء كان في صورة أموال أو قروض.

---

[1] محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2014-2015، ص 23.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 62.

1-1-3.أسباب وجود معايير محاسبية دولية:

المعايير عموما هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلول ممكنة وقابلة للتحقق ومتكررة لأسئلة أو مشكلات مطروحة من قبل، تخص العلوم بصفة عامة وعليه يمكن حصر أسباب وجود معايير دولية في مجال المحاسبة في العناصر التالية[1]:

- الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير المحاسبة من خلال الابتعاد عن التناقضات القائمة؛
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي؛
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة؛
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي؛
- تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق العالمية؛
- تسهيل الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين؛
- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية؛
- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية؛
- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد به في العمليات التجارية؛
- العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية؛
- ظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

1-2.التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية

لقد بدأ المحاسبون ومنذ زمن بعيد التفكير في توحيد والتنسيق بين معايير المحاسبة التي تطبقها الشركات في تعاملاتها مع منشئات أخرى وبالتالي في عرض قوائمها المالية، والفكرة وبطبيعة الحال ليست جديدة حيث تنشأ عادة وكأمر طبيعي وتلقائي متعارف عليه يكون لكل متعامل أو مهتم مصلحة في معرفة حقيقة التقارير المالية عن منشات أجنبية لها معاملات في وطنه وفي خارجه وفي التحقق من القواعد المحاسبية التي أعدت بناءا عليها تلك التقارير، وتكون لديه رغبة حقيقية إلى تلك المعرفة، وتزداد تلك الرغبة

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2008، ص 126.

إلحاحا كلما ازدادت الاستفادة وهذه الفكرة هي ذاتها فكرة وجود معايير محاسبية تطبقها المنشات الدولية في تعاملاتها المالية مع بعضها البعض، وعموما ترجع فكرة توافق وتنسيق معايير المحاسبة إلى[1]:

- المؤتمر المحاسبي الدولي الأول: الذي عقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين عام 1917، وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني 1926 في أمستردام؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث 1929 في نيويورك، وقد قدمت فيه ثلاث أبحاث رئيسية وهي الاستهلاك والمستثمر، الاستهلاك وإعادة التقويم، السنة التجارية أو الطبيعية؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع: 1933 في لندن وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت تسعون مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائر من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزلندا وبعض الدول الإفريقية؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس: 1938 في برلين وذلك بمشاركة 320 وفدا فضلا عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس: 1952 في لندن حيث سجل في المؤتمر 2510 عضو من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و196 من دول الكومنولث والباقي 22 دولة أخرى؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع: 1957 في أمستردام وقد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائرا من الخارج و1200 عضو من البلد المضيف هولندا؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن: 1962 في نيويورك وقد حضره 1627 عضوا من الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى 2101 عضوا من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثا؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع:1967 في باريس؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر: 1972 حضره 4347 مندوبا من 59 دولة؛

[1] يحيى سعيدي، لخضر أوصيف، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي**، مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13 – 14 ديسمبر 2011، ص (3–5).

- المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر: 1977 في ميونخ ألمانيا الاتحادية وقد حضره مندوبين من أكثر من مئة دولة من دول العالم؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر: 1982 في المكسيك؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر: 1987 في طوكيو؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر: 1992 في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في الاقتصاد الشامل، شارك فيه نحو 106 هيئة محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوبا من مختلف إنحاء العالم ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان وسوريا، الكويت، مصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر: 1997 في المكسيك؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر: 2002 في هونغ كونغ حيث تمت مناقشة حوالي تسعون عنوانا تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى اثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر: 2006 في اسطنبول، وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو الاقتصادي العالمي ومساهمة المحاسبة في تطوير والأمم واستقرار أسواق رأس المال في إنحاء العالم، ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحاديات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير وأهم هذه المنظمات:

- ✓ الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC؛
- ✓ لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC؛
- ✓ لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC.

3-1. أهداف معايير المحاسبة الدولية

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي، ومن بين أهم الأهداف والدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية مايلي[1]:

[1] فتحية بكطاش، مرجع سبق ذكره، ص ص 96،97.

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم المالية والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا؛
- إن هذه المعاير توفر للشركات خاصة الدولية منها الوقت والمال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية والتي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى؛
- العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، وبالتالي فان تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت والمال؛
- تسهيل العمليات الدولية والتسعير، وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، وتجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة خصوصا بعد زيادة ونمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، وكذلك بزيادة اعتماد الدول على بعضها في ما يتعلق بالتجارة الدولية وتدفق الاستثمارات.

1-4. نقائص معايير المحاسبة الدولية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت نقائص معايير المحاسبة الدولية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبقة لها ونذكر منها:

- تعقيد طرق القياس والإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الكامل لأنها معدة لتلبية احتياجات ومتطلبات المؤسسات كبيرة الحجم ولم تراعي خصوصية ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وجود العديد من البدائل المتعلقة بمعالجة العمليات المحاسبية؛
- ثقل عبئ استخدام وتطبيق معايير المحاسبة الدولية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- معايير المحاسبة الدولية تلبي رغبات مستخدمي البيانات المالية المؤسسات كبيرة الحجم وأهملت احتياجات مستخدمي البيانات المالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.هيئات معايير المحاسبة الدولية

أدت الضغوطات المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين، دائنين نقابات، اتحادات تجارية، منظمات دولية وجمعيات حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير مايلي:

2-1.لجنة معايير المحاسبة الدولية

2-1-1.تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية: هي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم وقد تشكلت هذه اللجنة في عام 1973 اثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائدة في كل من : استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء فالاتحاد الدولي للمحاسبين، وابتداء من 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة وابتداء من عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا من 104 دولة يمثلون مليوني محاسب[1].

كما أنه يوجد عدد كبير من المنظمات والدول التي تتعامل مع لجنة معايير المحاسبة الدولية وتطبق المعايير الصادرة عنها بالرغم من عدم انضمامها للعضوية[2].

2-1-2.أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية: حدد دستور اللجنة أهدافها كمايلي[3]:

- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها في جميع أنحاء العالم؛
- العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وتحصل اللجنة على إيرادات من بيع منشوراتها كما تتلقى دعما ماليا من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية والشركات والمؤسسات ومنشآت التدقيق الكبرى، وتدار أعمال اللجنة من قبل مجلس يمثل ثلاث عشرة دولة يعينهم الاتحاد الدولي للمحاسبين بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي لجمعيات المحللين الماليين واتحاد الشركات المسيطرة الصناعية في سويسرا والجمعية الدولية لمعاهد المدراء الماليين وهي هيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا.

وقد أسست اللجنة في عام 1995 المجلس الاستشاري الدولي من الأشخاص البارزين في المراكز الرئيسية في مهنة المحاسبة ومستخدمي القوائم المالية ويتلخص دور المجلس الاستشاري في تعزيز قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل اللجنة عموما.

---

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2008، ص ص 106،107.

[2] محمد علاء الدين عبد المنعم، نبيه عبد الرحمان الجبر، **المحاسبة الدولية**، ط15، دار النشر الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998، ص 54.

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، مرجع سبق ذكره، ص 107.

لجنة معايير المحاسبة الدولية لا تملك أي سلطة لكنها تعتمد على المنظمات المكونة لها في نشر معاييرها وبذل أفضل الجهود لتطبيق المعايير الدولية التي حددتها اللجنة في مختلف دول العالم ومختلف الجهات ذات السلطة في الدول المختلفة[1].

2-1-3.إجراءات وضع معيار محاسبي دولي: وتشمل عملية وضع معايير المحاسبة الدولية الإجراءات التالية[2]:

- يشكل المجلس لجنة دولية توجيهية يترأسها ممثل عن المجلس وتضم ممثلين عن المنظمات المحاسبية لثلاث دول على الأقل، وقد تتضمن اللجنة التوجيهية ممثلين عن المنظمات الأخرى الممثلة في المجلس أو المجموعة الاستشارية أو ذات الخبرة في موضوع معين؛
- تحدد اللجنة التوجيهية كل القضايا المرتبطة بالموضوع وتراجعه جيدا وتدرس المتطلبات والممارسات المحاسبية المحلية أو الإقليمية بما فيها المعالجات المحاسبية المختلفة التي قد تكون ملائمة لمختلف الظروف، وبعد ذلك تقدم اللجنة التوجيهية موجزا بالنقاط الرئيسية؛
- بعد تلقي تعليقات المجلس على موجز النقاط الرئيسية، تحضر اللجنة التوجيهية بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها وتمتد هذه الفترة إلى أربعة شهور عادة؛
- تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات على بيان العرض التمهيدي بالمبادئ وتوافق على البيان النهائي بالمبادئ الذي يقدم للمجلس للموافقة عليه؛
- تعد اللجنة التوجيهية مسودة عرض تمهيدية للموافقة من قبل المجلس بعد التنقيح على أن توافق عليه نسبة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، وتنشر مسودة العرض بعد ذلك وتطلب التعليقات من كل الأطراف المهتمة خلال فترة العرض والتي هي شهر كحد أدنى وقد تمتد إلى ستة أشهر؛
- تعيد اللجنة التوجيهية النظر بالتعليقات وتعد مخطط المعيار المحاسبي الدولي لمراجعته من قبل المجلس وبعد التنقيح و بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل يتم نشر المعيار.

2-1-4.عرض لقائمة المعايير الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبية الدولية: فيما يلي عرض موجز لقائمة معايير الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبية الدولية[3]:

---

[1] ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 5.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 107،108.

[3] سعود جابر العمري، **المحاسبة الدولية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 31.

الجدول رقم (1-1): ظهور وتطور معايير المحاسبة الدولية (IAS) حسب التسلسل الزمني إلى غاية نهاية سنة 2001

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ أول إصدار
IAS 1	عرض البيانات المالية	**1975/1/1**
IAS 2	المخزون	**1976/1/1**
IAS 3	قائمة التدفقات النقدية	**1979/1/1**
IAS 8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	**1980/1/1**
IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	**1980/1/1**
IAS 11	عقود الإنشاء	**1980/1/1**
IAS 12	ضرائب الدخل	**1981/1/1**
IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات	**1983/1/1**
IAS 17	عقود الإيجار	**1984/1/1**
IAS 19	انخفاض قيمة الأصول	**1999/1/1**
IAS 37	المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة (الطارئة)	**1999/1/1**
IAS 38	الأصول غير الملموسة	**1999/1/1**
IAS 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	**2001/1/1**
IAS 40	الاستثمارات العقارية	**2001/1/1**
IAS 41	الزراعة	**2001/1/1**

المصدر: سعود جابر العمري، **المحاسبة الدولية**، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 31.

2-2. مجلس معايير المحاسبة الدولية

لمواكبة التطورات التي برزت على البيئة المحاسبية الدولية، نتيجة ازدياد عدد الدول المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية، تمت إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية، لزيادة توسيع نشاطها ولتكون قادرة على مواجهة الصعوبات التي تنتظرها فيما بعد.

2-2-1.إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية:

لقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية في 29 جوان من سنة 1973، وذلك بموجب اتفاقية بين المنظمات المهنية لعشر دول، واتخذت من بريطانيا مقرا لها، وتولّت اللجنة وضع المعايير المحاسبية الدولية

حيث أصدرت 41 معيارا لغاية نهاية عام 2000، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء البعض منها فأنخفض عددها إلى 30 معيارا.

ولقد عرف القانون الأساسي لهذه اللجنة مراجعة هيكلية، تمخض عنها تغيير في هياكلها وبدأ العمل بها ابتداء من 01 أفريل 2001. وقد تمخض عن القانون التأسيسي الجديد الهيئات التالية:

- ✓ **مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC_Foundation):** هي مؤسسة مستقلة ذات طابع غير ربحي تأسست في مارس 2001 تتشكل من 22 عضوا من الأمناء Trustees يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، و هم موزعون كمايلي:
  - 06 أعضاء من أمريكا الشمالية؛
  - 06 أعضاء من أوروبا؛
  - 06 أعضاء من أسيا؛
  - 04 أعضاء من أي منطقة مع احترام قواعد التوازن الجغرافي الكلي؛

  وتتمثل المهام الرئيسية للأمناء فيما يلي:
  - تعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية وصياغة عقود خدمتهم ومعايير أدائهم؛
  - تعيين أعضاء لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذا أعضاء المجلس الاستشاري؛
  - المراجعة السنوية لإستراتيجية مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية والمجلس، ودراسة مدى فعاليتها؛
  - البحث عن التمويل اللازم لسير أنشطة المؤسسة؛
  - مراجعة المسائل الإستراتيجية التي تؤثر على معايير المحاسبة، وتعزيز المؤسسة وعملها بالإضافة إلى تعزيز التطبيق الدقيق لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- ✓ **مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:** هو هيئة خاصة للتوحيد المحاسبي الدولي، يقع مقره في لندن وهو يعمل تحت إشراف مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، ويتشكل من 14 عضوا يتم تعيينهم بناءا على خبراتهم وكفاءتهم، حيث نجد فيهم 12 عضوا متفرغا أي يكرسون كل وقتهم للعمل وهم موزعين حسب الشروط التالية:
  - 05 أعضاء على الأقل مراجعين؛
  - 03 أعضاء على الأقل معدو القوائم المالية؛
  - 03 أعضاء على الأقل مستعملو القوائم المالية؛
  - 01 عضو علي الأقل باحث جامعي.

ونجد 07 أعضاء من ضمن 12 عضو السابقين يقومون بضمان الربط والتنسيق مع هيئات التوحيد الوطنية وذلك قصد دعم التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية من جهة والدولية من جهة أخرى. إضافة إلى عضوين يعملان بدوام جزئي temps partiel à أي يكرسون وقت أقل لوظيفتهم[1].

هذا ويتلقى جميع أعضاء المجلس أجورا نظير أعمالهم، ويعينون لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

كما يقوم الأمناء بتعيين عضو من بين الأعضاء العاملين بدوام كامل كرئيس للمجلس، والذي يكون في نفس الوقت الرئيس التنفيذي لـ (IASC_Fondation) [2].

ويضطلع المجلس بالمهام الرئيسية التالية[3]:

- إعداد للصالح العام، معايير محاسبية قابلة للفهم وعالية الجودة ويمكن تطبيقها في العالم بأسره، وتسمح بإعداد قوائم مالية تزود مستخدميها بمعلومات عالية الجودة، صادقة وقابلة للمقارنة، وتسمح لهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛
- ترقية استعمال وتطبيق هذه المعايير على مستوى العالم؛
- العمل على التقريب بين المعايير المحاسبية الوطنية والدولية من أجل الحصول على حلول عالية الجودة؛

✓ **المجلس الاستشاري للمعايير SAC:** يتشكل المجلس في الوقت الحاضر من 50 عضوا يتم تعيينهم من قبل الأمناء لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد.

ويوفر المجلس الاستشاري للمعايير أداة اتصال رسمية للمجموعات الأخرى والأفراد ذوي الخلفيات العملية والبيئات الجغرافية المتباينة لتقديم المشورة للمجلس وفي بعض الأحيان للأمناء، ويولي الأمناء أهمية خاصة لأفكار ووجهات النظر التي يضيفها المجلس لدور مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفويضه، ويهدف المجلس إلى:

- تقديم المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بأولويات عمله؛
- إعلام مجلس معايير المحاسبة الدولية حول مضامين وآثار المعايير المقترحة بالنسبة لمستخدمي ومعدي القوائم المالية؛
- تقديم المشورات الأخرى لمجلس معايير المحاسبة الدولية وإلى الأمناء.

---

[1] Eric Daucasse**, Normes comptables internationales IAS/IFRS**, De Boeck, Paris, Juin 2005, p 10.

[2] **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبية الدولية والتفسيرات**، دورية صادرة عن جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2006، ص 17.

[3] ريشاردو شرويدر وآخرون–تعريب خالد علي كاجيكي، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2006، ص 119.

ويجتمع المجلس عادة ثلاث مرات على الأقل كل عام، ويجب استشارته من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية حول كافة المواضيع الرئيسية، كما يجب أن تكون اجتماعاته مفتوحة للعموم.

- ✓ **لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRIC:** تم تعينها من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية وتقدم له العون في وضع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي وتحسينها لصالح مستخدمي ومعدي القوائم المالية ومدققيها، وقد أنشأ الأمناء هذه اللجنة في شهر مارس من عام 2002 لتحل محل اللجنة الدائمة للتفسيرات SIC التي تأسست سنة 1997، وتتألف اللجنة من 12 عضوا يعينون من قبل الأمناء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ويتلخص دور هذه اللجنة في توفير الإرشاد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو حول القضايا التي أثيرت أو من الأرجح أن تثار بشأنها تفسيرات غير مرضية أو موضع نزاع، وعليه فهي تشجع التطبيق الدقيق والموحد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالإضافة إلى التنسيق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان حلول عالية الجودة[1].

2-2-2.عرض قائمة المعايير التي أصدرها مجلس معايير المحاسبية الدولية:

الجدول رقم (2-1): ظهور وتطور معايير المحاسبة الدولي للتقارير المالية حسب التسلسل الزمني إلى غاية نهاية سنة 2008

IFRS1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة	**2004/1/1**
IFRS2	الدفع على أساس الأسهم	**2005/1/1**
IFRS3	اندماج الأعمال	**2004/1/1**
IFRS4	عقود التأمين	**2005/1/1**
IFRS5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقعة	**2005/1/1**
IFRS6	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	**2006/1/1**
IFRS7	الأدوات المالية والإفصاحات	**2007/1/1**
IFRS8	القطاعات التشغيلية	**2008/1/1**

المصدر: طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 19.

[1] **المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبية الدولية والتفسيرات**، المرجع السابق، ص ص 4،5.

وقد كان آخر إصدار لمجلس معايير المحاسبية الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة IFRS for SMESسنة 2009.

3. المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة IFRS for SMES

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تأثرا من الأزمات الاقتصادية نظرا لهشاشتها ويعود السبب في ذلك إلى عدم ملائمة التشريعات والنظم الوطنية المطبقة عليه، وعليه من الضروري تطبيق معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير إطار خاص بها مفيد لتحسين وضع السوق الاقتصادي والمالي، وفي هذا الصدد قام المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بإصدار المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تهدف إلى توفير مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية تكون ملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تكون مستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية

3-1. ماهية المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في شهر أفريل 2009 تقرر اعتماد اسم معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويشار إليه اختصارا IFRS for SMEs كما يهدف المجلس من خلال هذا المعيار إدخال تعديلات على أساس احتياجات المستخدمين، وإزالة بدائل المعالجة المحاسبية، إلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتبسيط القياس، ولتمكين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لمقارنة الأداء أو الوضع المالي للمؤسسات المشابهة.

3-1-1. عرض المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

تتجه مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أن تكون مرتبة وفقا لعنوان واحد أكثر من كونها مرتبة وفقا لترقيم معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية كما ستحتوي على إرشادات ومعالجات أقل من معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية. وبما أن المعيار الجديد الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمد معايير الإبلاغ المالي الدولية كأساس له إذا فالعملية كانت تعديل على المعايير الكاملة، ولم يتم عرض مسودة المعيار بنفس طريقة عرض معايير الإبلاغ المالي الدولية بناء على أرقام، أي لم يتم تحديد رقم معين لكل معيار يتحدث عن موضوع معين بل جاءت المسودة على شكل أقسام كل قسم يخص موضوع معين، حيث تكونت مسودة المعيار من مقدمة و38 قسما وكل قسم يخص موضوعا معينا كما يلي:

[1] محمد السعيد سعيداني، **مدى فعالية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر علوم تجارية، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2013-2014، ص (94-98).

- المقدمة: حيث تضمنت المقدمة تعريف بمجلس معايير المحاسبة الدولية وتأسيسه وأهدافه وطريقة إدارة مشاريع المعايير بالإضافة إلى أهداف إصدار مسودة المعايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- النطاق: وتضمن أهداف معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية، الموقف المالي وتعريف لعناصر الموقف المالي، الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية والأداء، الدخل والمصاريف والاعتراف بعناصر القوائم المالية، قياس عناصر الموقف المالي، الاعتراف بالأصول والمطلوبات والدخل والمصاريف؛
- عرض القوائم المالية: ومن أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم، العرض العادل، المجموعة الكاملة من البيانات، الاستمرارية، الثبات، معلومات قابلة للمقارنة المادية؛
- الميزانية: ومن أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم، المعلومات التي يجب عرضها على وجه الميزانية وهي الأصول المتداولة، والنقد والنقد المعادل، والمخزون، والذمم المدينة، والاستثمارات، والأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة، والأصول الأخرى، والالتزامات المتداولة، والالتزامات طويلة الأجل، والمخصصات، ورأس المال وحقوق الملكية، وكذلك المعلومات التي يجب عرضها إما على وجه الميزانية أو في الإيضاحات، وكمثال على ذلك تصنيف الموجودات الملموسة، تحليل الذمم المدينة، تصنيف المخزون وتحليل المخصصات ورأس المال، وصف لطبيعة غرض كل احتياطي، ورأس المال المساهم، مبلغ التوزيعات المقترحة والمعلن عنها، وعدد الأسهم المصرح بها والقيمة الاسمية، وأية أرباح أسهم تفضيلية؛
- قائمة الدخل والدخل الشامل: ومن أهم المواضيع التي تضمنها القسم، المعلومات التي يجب عرضها على وجه القائمة وهي الإيراد، ونتائج الأنشطة التشغيلية، وتكاليف التمويل، نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية، المصروف الضريبي، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، صافي الربح أو الخسارة للفترة، ومعلومات يجب عرضها إما على وجه القائمة أو بالإيضاحات وهي تصنيف الموجودات الملموسة، تحليل الذمم المدينة، تصنيف المخزون وتحليل المخصصات ورأس المال، وصف لطبيعة كل احتياطي، ورأس المال المساهم؛
- قائمة التغييرات في حقوق الملكية وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة: ومن أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم؛ العرض، والمعلومات التي يجب أن تظهر على وجه القائمة، والمعلومات التي يجب أن تظهر إما على وجه القائمة أو ضمن الإيضاحات؛

- قائمة الخسائر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- إيضاحات القوائم المالية؛
- القوائم المالية الموحدة والمنفصلة؛
- السياسات المحاسبية، التقديرات، والأخطاء؛
- الموجودات المالية والمطلوبات المالية؛
- المخزون؛
- الاستثمار في الشركات الحليفة؛
- الاستثمار في المشاريع المشتركة؛
- الاستثمارات العقارية؛
- الموجودات غير الملموسة غير الشهرة؛
- الممتلكات، المصانع، والمعدات؛
- توحيد الأعمال والشهرة؛
- الإيجارات؛
- المخصصات والالتزامات الطارئة؛
- حقوق الملكية؛
- الإيراد؛
- المنح الحكومية؛
- تكاليف الاقتراض؛
- الدفعات على أساس الأسهم؛
- التدني للموجودات غير المالية؛
- منافع الموظفين؛
- ضرائب الدخل؛
- التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المفرط؛
- ترجمة العملات الأجنبية؛

- تقارير الأقسام؛
- الأحداث بعد انتهاء فترة التقرير؛
- افصاحات الأطراف ذات العلاقة؛
- ربحية السهم الواحد؛
- الصناعات المتخصص؛
- العمليات المتوقفة والموجودات المحتفظ لأغراض البيع؛
- التقارير المرحلية؛
- التحول إلى IFRS للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-1-2.أسباب تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أسباب تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية نذكر منها ما يلي[1]:

- تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعايير محاسبية دولية ذات جودة عالية، مفهومة ومطبقة دوليا في جميع المؤسسات؛
- تخفيف العبء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ترغب باستخدام معايير دولية؛
- تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات المالية لهذه المؤسسات.

ولقد صدر معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نسخته الأخيرة في 09 جويلية 2009، ولم يحدد لهذا المعيار رقم معين كما هو الحال بالنسبة للمعايير الدولية الأخرى للإبلاغ المالي.

3-1-3. أهداف المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل الأهداف المرجوة من المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ما يلي[2]:

---

[1] محمد السعيد سعيداني، المرجع السابق، ص 91.

[2] أمال مهاوة، **إمكانية تحبين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010-2011، ص ص 31،32.

- توفير نوعية عالية، واضحة وفرص إلزامية المعايير المحاسبية التي تراعي بشكل عام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إرضاء حاجات مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكلها الكامل؛
- اعتماد نفس الإطار ألمفاهيمي الخاص بـ IFRS بشكلها الكامل؛
- توفير الانتقال بصورة مبسطة لـ IFRS بشكلها الكامل بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتماد المعايير بشكلها الكامل.

3-2.التطور التاريخي للمعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات التي طرأت عليه

3-2-1.أهم التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أدت الحاجة الملحة للمعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إصدار معيار محاسبي دولي للمشروعات الخاصة، حيث اصدر المعيار المقترح أول مرة سنة 1997 وقد أجريت عليه بعض التعديلات وكانت كالتالي[1]:

- التعديل الأول على المعيار ليصبح نافذا عام 1999: قد صدر أول تعديل في ديسمبر 1998 وشمل تعديل المعايير IAS 9-11 و IAS 18-22 وأهم هذه التعديلات التزام المؤسسة الصغيرة بما ورد في IAS10 و IAS11 بعد تبسيطها من اجل تطبيقها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعديل الثاني على المعيار ليصبح نافذ في مارس 2000: حيث صدر هذا المعيار في ديسمبر 1999 بموجب هذا التعديل تم تبسيط أربعة معايير للتطبيق في المؤسسات الصغيرة وهي IAS 12-15؛
- التعديل الثالث للمعيار ليصبح نافذا في 2002: لقد صدر هذا التعديل في ديسمبر 2001 وتم تبسيط وتعديل المعايير IAS (16-19) وكذا بعض التعديلات المتعلقة بالضرائب الحالية والمؤجلة؛
- التعديل الرابع للمعيار ليصبح نافذا في جانفي 2005: لقد صدر هذا التعديل ليشمل أمور ملائمة وتبسيط معياريين لتتماشى وحاجيات المؤسسات الصغيرة وهما IAS (20،21) كما تم تعديل المعيار IAS5 و IAS6 وشملت بعض التعديلات تحديث متطلبات معالجة الأحداث بعد إعداد الميزانية ومبدأ تحقيق الأرباح؛

[1] بورهين فتيحة، **الابداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي حول المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، 13/12 ماي 2011، ص ص 17،18.

- التعديل الخامس للمعيار ليصبح نافذا جانفي 2006: صدر التعديل في جانفي 2006 وشمل بعض الأمور الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم تعديل ثمانية معايير وهي (IFRS(22-29 وكذلك تعديل IFRS 26، IFRS 5 واثنين من UITF abstract وهما UITF 40، UITF 39؛
- التعديل السادس والأخير للمعيار ليصبح نافذا في افريل 2008: وقد عكس هذا التعديل متطلبات قانون الشركات 2006 في المملكة المتحدة ليؤكد على أهمية ومنفعة هذا المعيار، وقد اعتمد هذا التعديل على نصائح لجنة المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقد شمل كذلك على زيادة عدد المؤسسات التي تطبق هذا المعيار وفقا لقانون الشركات 2006 وكذلك تم تعديل بعض المعايير لتتلاءم مع حاجات المؤسسات الصغيرة.

2-2-3.مراحل تطور معايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها والدور الذي تلعبه في دعم الاقتصاد الوطني لأي بلد، وبما إن هناك مساعي دولية حول عولمة المحاسبة فلم يقتصر ذلك على المؤسسات الكبرى فقط بل شملت حتى المؤسسات الخاصة، حيث ظهرت عدة أصوات تطالب بوضع معايير محاسبية دولية لتطبيقها في هذا النوع من المؤسسات[1].

وانطلاقا من التصريحات الواردة في التقرير السنوي للمجلس التي بينت إن هناك طلب على إعداد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام المجلس IASB بعد تأسيسه مباشرة بتعين مجموعة عمل مكونة من خبراء لدراسة المشروع، وعلى اثر ذلك صرح الأعضاء الإداريون في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أي مجهود يقوم به المجلس من اجل إعداد معيار يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية. وقد تجسد هذا الدعم فعلا عندما قام الأعضاء الإداريون بإضافة هدف جديد للهيئة وهو ضرورة قيام المجلس بإعداد معيار محاسبي دولي يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية. كما قام المجلس الاستشاري بدعم هذا المشروع.

بعد قيام اللجنة بحصر أولي للقضايا المرتبة بالموضوع، تم إصدار أول ورقة مناقشة EP في جوان 2004 بعنوان "**وجهة نظر أولية حول مشروع المعيار**"؛ تناولت هذه الورقة الأسئلة التالية:

- هل من المفروض على المجلس إصدار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو الهدف من وراء إعداد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- إلى أي نوع من المؤسسات يجب أن يوجه هذا المعيار؟

[1] أمال مهاوة، مرجع سبق ذكره، ص (33-38).

- إذا واجهت هذه المؤسسات أية مسألة لم يتم معالجتها في هذا المعيار الجديد ماذا عليها إن تفعل؟
- هل يمكن لمؤسسة تقوم بتطبيق هذا المعيار أن تختار في معالجة بعض القضايا الرجوع الى طريقة المعالجة المصرح بها في المعايير IFRS بشكلها الكامل بدلا من تطبيق المعالجة المصرح بها في المعيار الخاص بها؟
- إلى أي مدى يمكن أن يكون هناك ترابط بين هذا المعيار و IFRS بشكلها الكامل ما هي النقاط التي يجب تعديلها في هذه الأخيرة؟

من خلال دراسة التعليقات على ورقة المناقشة الأولية، اتضح أن العديد من يطالبون بتبسيط سياسات الاعتراف والقياس المحاسبي، لكن القليل جدا منهم من أعطى البديل، كما لم تكن أية إشارة إلى القضايا التي يجب تعديلها في المعيار الجديد مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات أكثر لإمكانية تقييم ماهية القضايا التي تحتاج إلى التبسيط والتعديل. لهذا قام المجلس بعقد اجتماعات عامة مفتوحة في افريل 2005 مع معدي ومستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تم خلالها طرح سؤالين أساسين وهما:

- ما هي القضايا التي يمكن تبسيطها من اجل المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- انطلاقا من خبرتك، ما هي القضايا التي يجب إلغائها من IFRS بشكلها الكامل لأنها غير موجودة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي حالة ظهورها هل يمكن لهذة المؤسسات الرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل لمعالجتها؟

اثر استقبال المجلس للتعليقات على هاذين السؤالين واستنادا للدراسة السابقة، قام بعرض بعقد ثلاث جلسات للخروج بأهم النقاط التي يجب تناولها في مسودة مشروع المعيار، وكانت أول جلسة في جوان 2005 مع فريق العمل وفي نفس الشهر كانت الثانية مع المجلس الاستشاري، أما الأخيرة كانت في سبتمبر 2005 مع (Word standard-setters).

قام فريق العمل في جانفي 2006 بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة العرض وتشرح الحلول البديلة، ومند فيفري 2006 انطلق المجلس في دراسة ومراجعة البيان لإعداد مسودة عرض المعيار الذي تم نشره للعموم في فيفري 2007 بأربع لغات: انجليزية، فرنسية، ألمانية واسبانية، وقد حدد شهر سبتمبر 2007 كحد أقصى لاستقبال الإجابة، ولكن تم تمديد هذه الفترة إلى غاية 30 نوفمبر 2007 وذلك بطلب من مشاركي التجربة الميدانية.

تم إعداد مسودة عرض المعيار بناءا على IFRS بشكلها الكامل مع إجراء التعديلات اللازمة التي تعكس احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شملت المسودة عدة جوانب للاختلاف بينها وبين IFRS بشكلها الكامل تمثلت في:

- بعض المعالجات المنصوص عليها في IFRS بشكلها الكامل تم إلغاؤها في المسودة لأنها ليست ذات صلة بطبيعة SMEs وإن صادفت هذه الأخيرة معاملة مماثلة يمكن لها الرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل؛
- حالة تعدد خيارات السياسات المحاسبية في IFRS بشكلها الكامل تعتمد المسودة تبسيطها مع إمكانية اختيار SMEs خيارا أخر بالرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل؛
- تبسيط العديد من المفاهيم والمبادئ المحاسبية؛
- تبسيط لغة المعيار؛
- تبسيط متطلبات الإفصاح.

من خلال هذا يتبين لنا أن مسودة عرض المعيار ليست قائمة بذاتها ومستقلة عن IFRS بشكلها الكامل وبناء على ما جاء في تعليقات العموم للمسودة تم حصر أهم القضايا التي تعكس وجهة نظر هؤلاء في طبيعة إعداد المعيار و المتمثلة في:

- المعيار قائم بذاته: بما أن مسودة عرض المعيار تشترك في 23 جزءا مع IFRS بشكلها الكامل جاءت 60 بالمائة من التعليقات تطالب بان يكون المعيار مستقلا بذاته دون إي مرجعية إلى IFRS بشكلها الكامل، أما بقية التعليقات فكانت تدعو إلى الحد من هذه الأجزاء المشتركة؛
- اختيار السياسات المحاسبية: هناك إشارة إلى اثر لجوء SMEs المعنية بتطبيق IFRS for SMEs لاختيارات محاسبية متوفرة في IFRS بشكلها الكامل وهذا دائما ما يعكس استقلالية المعيار؛
- الإفصاح: دعت العديد من التعليقات إلى ضرورة تبسيط سياسات الإفصاح لكن دون الإشارة إلى أية سياسات بديلة؛
- نطاق التطبيق: لوحظ في العديد من التعليقات وجود تساؤلات حول مدى ملائمة المعيار للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة المسعرة؛
- التقييم وفق القيمة العادلة: العديد من التعليقات تشير إلى ضرورة إعادة النظر في التقييم وفقا للقيمة العادلة بالنسبة إلى SMEs إذ يجب اعتمادها فقط عند إمكانية تحديدها بطريقة بسيطة وغير مكلفة؛
- دليل الاستعمال: هناك طلب واضح على وجود دليل للاستعمال يساعد على تطبيق وفهم IFRS for SMEs.

إلى جانب المواضيع العامة التي طلبت وجهات نظر العموم حولها، جاءت بعض التعليقات حول مواضيع خاصة على بعض الأجزاء 38 لمسودة العرض، حيث طلب العموم إجراء التعديلات وتبسيطها أكثر منها: توحيد القوائم المالية، الأدوات المالية، تقييم خسائر انخفاض القيمة...

انطلق المجلس في إعادة النظر في مسودة العرض لإعداد مخطط IFRS for SMEs، ومن أهم القضايا التي تم معالجتها في مسودة المشروع وفقا لرغبة الجمهور المهتم، لإعداد معيار دولي مستقل بذاته وحذف نقاط تلاقي مسودة المشروع مع المعايير تمثلت في:

أولا: الدفع على أساس الأسهم

نص الجزء 25 من مشروع المعيار على إتباع المعيار الدولي للتقارير المالية لرقم 2 "المدفوعات على أساس الأسهم" عند قياس المدفوعات التي تتم من خلال أدوات حقوق الملكية، لهذا وكاستجابة لرغبة الجمهور المهتم تم إلغاء هذا التقاطع وتعويضه بجزء منفصل (الجزء رقم 26) من IFRS for SMEs لمعالجة هذه المسالة.

ثانيا: التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدلات تضخم مرتفعة

تضمن الجزء 29 من مشروع المعيار بأن تقوم SMEs التي تكون عملتها الوظيفة هي عملة اقتصاد أو دولة ذات اقتصاد عالي التضخم، بتطبيق معيار المحاسبة المالي الدولي رقم 29 عند إعداد وعرض القوائم المالية بموجب IFRS for SMEs لهذا عجلت هذه النقطة بوضع الجزء (31) منفصل لمعالجتها في المعيار بطريقة مبسطة.

إضافة لما سبق تم إلغاء أجزاء أخرى تمثل نقاط تقاطع بين IFRS for SMEs وIFRS بشكلها الكامل،ومنذ مارس 2008 وإلى غاية افريل 2009 تم عقد 13 اجتماعا عاما مفتوحا خلال هذه الفترة من أجل إعادة النظر في مسودة عرض المعيار قبل إصداره نهائيا، وفي جويلية 2009 صدر المعيار بشكله النهائي، وقد حددت فترة ثلاث سنوات في كل مرة لإعادة النظر في المعيار وفق المستجدات.

ويمكن تلخيص مراحل تطور المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي[1]:

[1] ابتسام بوشويط، فتيحة بورهين، **دراسة تكيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى وطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013، ص 5.

الجدول رقم(3-1): تطور التاريخي للمعايير الدولية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التاريخ	البيـــــــان
جوان 2004	وضع مشروع عملDP حول معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
أفريل 2005	قام المجلس بوضع استمارة أسئلة للمجتمع حول معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2006	وضع برنامج لسبر الآراء
جوان 2007	نشر برنامج سبر الآراء من اجل جمع الردود
نوفمبر2007	نهاية الردود حول صبر الآراء
مارس 2008	اجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية وعرض النتائج المتوصل إليها
ماي 2009	صدور المعيار على موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية
جويلية 2009	صدور المعيار نهائيا ودخوله حيز التطبيق

المصدر: ابتسام بوشويط، فتيحة بورهين، **دراسة تكيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مداخلة مقدمة للملتقى وطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013.

3-3.المؤسسات المعنية بتطبيق IFRS for SMEs ومستخدمي التقارير المالية المعدة وفق IFRS for SMEs

نظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلابد من تحديد نطاق تطبيق المعيار ومستخدمي القوائم المالية لها[1].

3-3-1.المؤسسات المعنية بتطبيق IFRS for SMEs:

قبل دخول هذا المعيار حيز التنفيذ لابد على الجهات التنظيمية لكل دولة أن تحدد نطاق المؤسسات التي ينطبق عليها المعيار، إن معيار الحجم ليس الوحيد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد حدد المجلس IASB معيار آخر يجب إعتماده لتطبيق هذا المعيار، وهو مسؤولية المحاسبة اتجاه الجمهور كأساس لهذا التصنيف، حين يتعين على المؤسسات ذات مسؤولية محاسبية اتجاه الجمهور لتطبيق IFRS بشكلها الكامل.

تعتبر مؤسسة ما ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور إذا توفر فيها أحد الشروط التالية على الأقل:

[1] محمد السعيد سعيداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 99،100.

- تكون قد قدمت أو هي بصدد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور؛
- تقوم بإدارة مخاطر ائتمانية؛
- مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة؛
- يمكن للمؤسسات التابعة أو المؤسسة الفرع التي تطبق مؤسستها الأم IFRS بشكلها الكامل وليس لها مسؤولية المحاسبة اتجاه الجمهور، بتطبيق هذا المعيار في تقاريرها الفردية.

3-3-2.مستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدة وفق IFRS for SMEs:

يتمثل مستخدمي القوائم المالية المعدة وفق IFRS for SMEs فيما يلي:

- المقرضون: هم معنيون بالمعلومات التي تمكن هم من إمكانية استرداد ديونهم والفوائد العائدة؛
- الموردون: هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية تحصيل حقوقهم في أوقاتها؛
- العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإمكانية استمرارية المؤسسة خاصة في وجود علاقة طويلة الأجل وارتباط استراتيجي بها؛
- المساهمون غير المسيرون: يهتم المساهمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية المؤسسة في توزيع نصيبهم من الأرباح.

إن إعداد IFRS for SMEs بما يراعي هذه الفئة من أصحاب المصلحة، يمكن من تحسين نوعية التقارير المالية وتلبية إحتياجات المحاسبة والإبلاغ، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المسيرين من المعلومات الضرورية لإتخاذ قراراتهم وتلبية احتياجات المصالح الجبائية من المعلومات، أما إذا تم الأخذ فقط بعين الإعتبار مصالح هاتين الفئتين (المسيرين والمصالح الجبائية) عن غيرهم في إعداد البيانات المالية فلا نكون بصدد إعداد تقارير تفي بتحقيق وتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ.

الخلاصـة

تبين لنا من خلال هذا الفصل الدور الكبير الذي تقوم به هيئة معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى توحيد التقارير المالية دوليا والعمل على تناغم الإجراءات المحاسبية لتقليص هوة الاختلاف بين مختلف دول العالم، ومع اتساع نطاق العولمة الاقتصادية وتدفقات رؤوس الأموال التي يشهدها العالم اليوم، تجد الدول النامية صعوبة في تبني أنظمة وسياسات مستقلة قد تكون غير منسجمة مع مصالح المال العالمي وغير مواكبة للتطورات الاقتصادية التي تحدث في الدول المتقدمة، حيث تعمل هذه الأخيرة جاهدة على تطوير وتكييف أسواقها تماشيا مع الاقتصاد العالمي لهذا لا يمكن للدول النامية القيام بأي عمل قد يقلل من فرص الاستفادة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وهذا ما يفسر تسارع العديد من الدول في تبني معايير المحاسبة الدولية الناجم عن رغبتهم في مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، إلا أن الأمر الذي يمثل عقبة في إنجاح هذا التطبيق هو الطريقة التي يتم اعتمادها في تبني هذه المعايير ونطاق تطبيقها على كل المؤسسات بل يجب أن نحترس من إتباع نظم موحدة لجميع المؤسسات على قدم المساواة، فلابد من دراسة خصائص ومميزات كل نوع من المؤسسات وخصوصية حجمها ومعاملاتها.

كما تبين من خلال هذا الفصل أن مجلس معايير المحاسبة الدولية اعتمد في إصداره للمعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة إلا انه نتاج مستقل عن هذه الأخيرة من خلال الخروج بمجموعة من المبادئ المحاسبية المبسطة تكون ملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراعي مميزاتها وخصوصية حجمها ومعاملاتها وتضمن جودة تقاريرها المالية وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

الفصل الثاني: محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1. **النظام المحاسبي المالي.**
2. محاسبة المؤسسات الصغيرة و**المتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي.**
3. تحديات النظام المحاسبي لتحقيق فيما يخص المؤسسات الصغيرة و**المتوسطة.**

تمهيد

في ظل التغيرات المتسارعة التي تحدث بيئة المؤسسات بما فيها الصغيرة والمتوسطة برز نوع جديد من مستخدمي القوائم المالية وهم المستخدمون الأجانب، هؤلاء المستثمرين يعملون على توظيف أموالهم في شركات ومشاريع اقتصادية بهدف تحقيق أرباح وفوائد، لكن تواجه المستثمرين مشاكل عديدة منها صعوبة قراءة وفهم القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة وفق مبادئ ومعايير محلية والتي تختلف من دولة لأخرى، وهذا ما يعيق تحقيق الهدف المنتظر من القوائم المالية.

ونظرا للاختلافات الطبيعية في المبادئ والمعايير والقواعد والإجراءات المحاسبية، وكذا الجهات التي تصدرها، قامت العديد من الدول بتعديل أنظمتها المحاسبية حيث عرفت الجزائر في العشرية الأخيرة تغيرات جذرية في ممارستها المحاسبية تمثلت أساسا في صدور وتطبيق النظام المحاسبي المالي الذي جاء بمجموعة من الأهداف، هذه الإصلاحات جاءت كاستجابة لاحتياجات متعاملين جدد نظرا لفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

1.النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي الجديد الذي تم تطبيقه في الجزائر جاء كاستجابة لجملة من النقائص التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني وكذا تماشيا مع بروز العولمة الاقتصادية والمالية، حيث جاء لتقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية من الممارسات العالمية من حيث الاعتماد المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.

1-1.التطور التاريخي للمحاسبة في الجزائر

قامت الجزائر بالعديد من الجهود بغية تفعيل الممارسة المحاسبية، وللحديث عن التشريع المحاسبي الجزائري لابد من الإشارة إلى ثلاث فترات أساسية وهي:

1-1-1.الفترة من 1962الى 1975[1]:

ورثت الجزائر غداة الإستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، وتجنبا لحصول الفراغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة في حالة ما إذا توقف العمل بهذه القوانين، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة، القانون الأساسي رقم 157/62 الصادر في 1962/12/31، والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية، باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية.

وفي هذا الإطار استمر العمل بالتشريع في مجال المحاسبة، وذلك من خلال المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 (PCG)، كان هذا الإطار التشريعي كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة، خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية، والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب. وقد شهد التنظيم الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة البدء في عملية التأميم، خاصة قطاعات المناجم، البنوك والمحروقات، وهنا بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم تطورا جديدا في الاقتصاد وخاصة التغيير في المفاهيم وطرق التسيير التي سترافق التوجه الجديد.

كما تميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد، يشرف على المهنة المحاسبية ألا وهو "المجلس الأعلى للمحاسبة (CNC) وذلك في نهاية سنة 1971، والذي أوكلت له مهمتان أساسيتان الأولى وهي تنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسبي في الجزائر بموجب الأمر رقم 82/71 الصادر في 1971/12/29، والثانية وهي إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957

[1] مراد محصول، خليل دغاب، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره على تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2013-2014، ص 20.

ووضعت بذلك مجموعة من الخطوط العريضة التي تؤخذ بعين الاعتبار لعملية الإصلاح يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المعلومات من طرف مستعمليها، وخاصة البنوك وهيئات التخطيط على المستوى الحكومي؛
- العمل على تبسيط وتوضيح المفاهيم المحاسبية، وكذلك وضع أسس ومعايير يتم على أساسها إعداد الدفاتر والمستندات المحاسبية؛
- إعداد مخطط محاسبي وطني يلبي متطلبات التخطيط الاقتصادي الكلي، كما يلبي الاحتياجات التسييرية للمؤسسات، عن طريق مساعدة إدارة هذه المؤسسات في تقييم نشاطها، والتنبؤ لما هو في المستقبل؛
- يجب أن يلبي المخطط الجديد احتياجات المحاسبة الوطنية، وهذا يتم بتوفير معلومات واضحة ومتجانسة على مستوى كل المؤسسات، وبالتالي تجميعها دون القيام بعمليات إعداد معالجة من أجل الحصول على مجاميع اقتصادية كلية.

1-1-2.الفترة من 1975 إلى 2007:

إن القانون الجزائري الذي نص على الاستمرار بالعمل بالتشريعات الفرنسية، كان هدفه إعطاء الوقت الكافي للبدء في صدور التشريعات الوطنية، لهذا فقد تميزت فترة السبعينات بإصدار المنظومة القانونية الجزائرية خاصة:

- القانون المدني: الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 1975/09/26، المعدل والمتمم؛
- القانون التجاري: الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 1975/09/26، المعدل والمتمم؛
- القانون الجزائي: الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 1966/06/08، المعدل والمتمم؛
- القانون الضريبي: الأمر رقم 101/76 المؤرخ في 1976/12/06، المعدل والمتمم.

توجت الجهود السابقة بإصدار المخطط المحاسبي الوطني، بموجب الأمر 35/75 الصادر في 1975/04/29، الذي يسري مفعوله ابتداء من 1976/01/01، وبعد ذلك صدر المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في 1975/06/23، والذي تضمن:

- طبيعة التنظيم والتسيير المحاسبي؛
- الحسابات ومجموعها وأرقامها؛
- القوائم الختامية؛
- المصطلحات المتبناة وقواعد التسجيل المحاسبي.

وقد طبق المخطط المحاسبي الوطني على جميع المؤسسات، وذلك حسب ما جاء في نص المادتين 1 و2 من الأمر 35/75 كمايلي[1]:

المادة 01: يكون المخطط المحاسبي الوطني إلزاميا من أول جانفي 1976، وذلك بالنسبة لـ:

- الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- شركات الاقتصاد المختلط؛
- المؤسسات الخاضعة لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها.

المادة 02: يصبح المخطط المحاسبي الوطني ساري المفعول على قطاعات النشاط الخاصة، وذلك بموجب قرار صادر عن وزير المالية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للمحاسبة، طبقا لأحكام المادة 38 من الأمر 82/72 المؤرخ في 1971/12/29.

وفي الثمانينات تحول المجلس الأعلى للمحاسبة إلى المجلس العالي لتقنيات المحاسبة (CSTC)، الذي قام بإنشاء أربع مخططات محاسبية قطاعية[2]:

- القطاع الفلاحي سنة 1987؛
- قطاع التأمينات سنة 1987؛
- قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 1988؛
- قطاع السياحة سنة 1989.

استمر العمل القانون (35/75) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات، وبعبارة أخرى أن هذا المرجع أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من 1988، والبدء في التفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالانشغالات الجديدة وتتمثل أهم نقائص المخطط المحاسبي الوطني فيما يلي:

✓ **النقائص المفاهيمية:**

إن إصدار المخطط المحاسبي الوطني دون الاستناد إلى خلفية نظرية تسبب في جمود النظام المحاسبي في الجزائر، حيث أن غياب المرجعية المفاهيمية la référence conceptuelle المشاكل المحاسبية

[1] المادتان 1،2، الأمر رقم 35/75 المؤرخ في 29 أفريل 1975، **المتضمن المخطط المحاسبي الوطني**.

[2] مراد محصول، خليل دغاب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المستجدة وبعض الوضعيات غير المتوقعة دون حل وتسوية، وحتى في حالة اللجوء إلى التقديرات الشخصية فإنها تبقى نسبية وكثير ما تكون محل للجدل والمعارضة.

يسمح الإطار المفاهيمي بتحديد الأهداف والمبادئ التي يتم على أساسها بناء القواعد المحاسبية الخاصة بالمسك المحاسبي وبإعداد القوائم المالية، على سبيل المثال فإن الأصول التي تحصل عليها المؤسسة بواسطة قرض إيجار يتوقف تسجيلها أو عدم تسجيلها في جانب الأصول في الميزانية على التعريف الذي نعطيه للأصول سواء من منظور قانوني أو من منظور اقتصادي[1].

✓ **النقائص التقنية[2]:**

ينطوي المخطط المحاسبي الوطني على العديد من النقائص المرتبطة باستخدام التقنيات التي يتيحها في الممارسة التطبيقية، سوف نتعرض لأهم هذه النقائص والتي تتعلق بأساس القياس، المدخل المستخدم في إعداد القوائم المالية والإفصاح عن التدفقات النقدية.

– أساس القياس: يقوم المخطط المحاسبي الوطني على اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية كأساس في القياس المحاسبي، ويتمثل هذا المبدأ في تقييم أصول والتزامات المؤسسة على أساس تكلفة الحيازة مع فرض ثبات القوة الشرائية للوحدة النقدية التي أعدت أساسا لهذا القياس، ويستند المحاسب على عناصر مادية كأدلة للإثبات تتمثل في الفواتير والعقود، وتعد هذه الأدلة موضوعية لحد ما، ذلك ما أعطى لهذا المبدأ قوته؛

– المدخل المستخدم في إعداد القوائم المالية: بالنظر إلى تفاصيل المخطط المحاسبي الوطني نجد أن القائمين على إعداده قد اعتمدوا على تقديم حسابات مصنفة حسب طبيعتها استجابة للتوجهات التي طبعت فترة إعداده، دون إعطاء اعتبار للاحتياجات من المعلومات ذات الاستخدام الداخلي، لذلك فإن القوائم الناتجة عن استخدام المخطط المحاسبي الوطني تعبر عن الذمة المالية للمؤسسة أن المدخل المستخدم هو مدخل الذمة l'approche patrimoniale ؛

– الإفصاح عن التدفقات النقدية: إن عرض مصادر واستخدامات النقدية وكذلك التغير في النقدية بين أول وآخر الدورة من الأمور المفيدة للأطراف ذات المصالح في المؤسسة، فهي تساعدهم على:

✓ تحديد مصادر واستخدامات النقدية؛

[1] Saheb bachagha, **Pour un référentiel comptable algérien qui réponde aux exigences de l'économie de marché**, Dar el-Houda , Algérie, 2003,P P 10, 11 .

[2] سعاد بورويسة، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستر علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009–2010، ص 158.

- ✓ تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الإستثمار؛
- ✓ تحديد مصادر الاختلاف بين النتيجة الصافية (أساس الاستحقاق) وصافي التدفقات النقدية (الأساس النقدي)؛
- ✓ التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
- ✓ مقارنة وتقييم التدفقات النقدية المحققة في فترات سابقة.

لم يولي المخطط المحاسبي الوطني أي اهتمام بتحليل التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية أو كيفية تشكيلها على الرغم من أهميتها البالغة على مستوى الوحدة الاقتصادية، حيث يسمح جدول التدفقات النقدية بترتيب هذه الأخيرة حسب ثلاث وظائف أساسية وظيفة الاستغلال، وظيفة الإستثمار، وظيفة التمويل، ومن خلال تحليل التدفقات النقدية يمكن تحديد مساهمة كل وظيفة من هذه الوظائف في تشكيل النقدية ومن ثمة توفير أداة لتقييم هذه الوظائف.

حيث تجسدت الجهود التي بدلتها الجزائر من أجل الاستقلال عن التنظيم المحاسبي الفرنسي بتبني المخطط المحاسبي الوطني، هذا الأخير يظهر مستوحى بشكل كبير من رغبة الدولة في توفير جميع العناصر الكفيلة بإرساء قواعد الاشتراكية التي سادت في تلك الفترة، ومن ثمة كان لعناية المخطط المحاسبي الوطني بالاحتياجات الماكرو اقتصادية أثر كبير على إعداد الحسابات وسيرها، غير أن التطورات التي عرفها المحيط الاقتصادي الدولي مؤخرا وما ترتب عنه من إصلاحات اقتصادية تبنتها الجزائر كرد فعل تجاه تلك التطورات، أظهر قصور المخطط المحاسبي الوطني على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، وبذلك بدأ التفكير في النظام المحاسبي في الجزائر.

وفي التسعينات بدأ التفكير في إدخال إصلاحات وتعديلات على هذا المرجع المحاسبي، خاصة على شكل نصوص تطبيقية لمحاسبات قطاعية، ومن أهم المحاسبات القطاعية التي صدرت بشأنها مثل هذه النصوص ما يلي[1]:

- قطاع البنوك والمؤسسات المصرفية سنة 1992؛
- محاسبة الشركات القابضة سنة 1999؛
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 2002.

وبالتالي أصبح عدد المخططات القطاعية التي يتم إصدارها 7 مخططات، تقدم قائمة الحسابات وعرض القوائم المالية للقطاعات المعنية.

[1] مراد محصول، خليل دغاب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

لقد تعايشت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المخطط المحاسبي الوطني، وعملت بمحتواه منذ عام 1976 إلى 2009/12/31 آخر يوم في عمر هذا المخطط الوطني، وبداية من الفاتح 2010 كان النظام المحاسبي المالي إلزامي التطبيق، وذلك حتمية العدول عن المخطط المحاسبي السابق.

1-1-3.الفترة من 2008 إلى يومنا هذا:

في بداية العشرية الأخيرة وبالتحديد في سنة 2001، بدأ الإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبنيا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية، وفي أواخر سنة 2007 وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 والذي كان من بين أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/26، وقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب القانون سالف الذكر في الأول من شهر جانفي 2009، إلا أنه تأجل إلى سنة أخرى بموجب الأمر رقم08-02 المؤرخ في 2008/07/25 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وبذلك أصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداء من الأول من شهر جانفي 2010 بموجب التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبدخوله حيز التنفيذ ألغى النظام المحاسبي المالي كل الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم:75-35 المؤرخ في 1975/04/29 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني.

1-2.تقديم النظام المحاسبي المالي

1-2-1.مفهوم النظام المحاسبي المالي:

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1].

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبة، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها مثل محاسبة الالتزامات، الاستمرارية في الاستغلال، القيم القابلة للفهم، الدلالة، المصداقية، القابلية للمقارنة، التكلفة التاريخية، وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

[1] المادة 3، من القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 3.

يشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعالجات غير معالجة بموجب تأويل أو معيار.

كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل من الأصول، الخصوم المنتجات والأعباء ومجال التطبيق والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية، بالإضافة إلى أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية وكيفية عرضها[1].

- نطاق التطبيق:

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، غير انه يستثنى هذا التطبيق الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

ويمكن حصر الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية فيما يلي[2]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛

أما المؤسسات المصغرة والتي تستجيب لمستوى رقم أعمال معين يتم تحديده من طرف السلطات فيمكن استثنائها من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

1-2-2.خصائص النظام المحاسبي المالي: من التعريف السابق للنظام المحاسبي المالي نستخلص جملة من الخصائص وهي:

- نظام للمعلومة المالية، حيث يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛
- كشوف مالية تعكس بصدق المركز المالي تتمثل في الميزانية؛
- معلومات يمكن قياسها عدديا (من خلال التركيز على مبدأ القياس المحاسبي)؛
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية؛
- قياس أداء ونجاعة الكيان من خلال جدول النتائج؛

[1] المادة 6،7، من القانون 11/07، مرجع سابق، ص 4.

[2] المادة 4، من القانون 11/07، نفس المرجع، ص3.

- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية، وذلك من خلال معرفة قدرة الكيان على على توليد التدفقات النقدية.

1-2-3.الفروض والمبادئ المحاسبية: وتتمثل فيما يلي[1]:

✓ **مبادئ النظام المحاسبي المالي:**

- مبدأ السنوية؛
- مبدأ استقلال الدورات: إن مبدأ استقلال الدورات المحاسبية معناه كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى، من حيث الإيرادات أو الأعباء؛
- مبدأ الحيطة والحذر: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة؛
- مبدأ استمرارية الطرق المحاسبية: يعتمد هذا المبدأ على الحفاظ على الطرق المحاسبية، بحيث يتم استعمال نفس طرق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية؛
- مبدأ التكلفة التاريخية: يقر مبدأ التكلفة التاريخية بتسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة اقتنائها أو تكلفة الإنتاج؛
- مبدأ عدم المقاصة: ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول.

✓ **فروض النظام المحاسبي المالي:**

- محاسبة الالتزام: يتم تحضير القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ، وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها؛
- الاستمرارية في النشاط: تعد القوائم المالية على أساس استمرارية النشاط، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ عرض القوائم، والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

1-2-4.أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي:

في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة كان من الضروري صياغة نظام محاسبي جديد يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين وذلك لأسباب داخلية وأخرى خارجية وهي[2]:

✓ الأسباب الداخلية:

[1] **Projet de système comptable financière**, Ministère des finances, Juillet 2006, document de travail, P 6.

[2] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 10.

- تحول دور الدولة من الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم؛
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع التوجه الاقتصادي للبلاد؛
- أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية؛
- اعتماد المؤسسات على مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها، وذلك للبحث عن الضمانات عند وقوعها المحتمل للإفلاس؛
- إيجاد أداة مكيفة مع الواقع الجديد للمؤسسات الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية؛

✓ الأسباب الخارجية:

- يعتبر تبني المعايير الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك ما تحولت مهمة الدولة راعية لهذا القطاع إلى المشرفة عليه؛
- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛
- يشترط عند الاستفادة من أي خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، الامتثال بالمعايير الدولية؛
- يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثوقة، موحدة ومعدة وفق معايير المحاسبة الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

1-2-5.أهداف النظام المحاسبي المالي:

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى[1]:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛

[1] مداخلة وزير المالية كريم جودي امام المجلس الشعبي الوطني منقولا عن جريدة الخبر الجزائرية الصادرة بـ5 سبتمبر 2007.

- المساعدة على نمو المرد ودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة مما يسمح بإعداد التصاريح الجباية بكل موضوعية ومصداقية؛
- استفادة الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبة للعديد من الدول.

1-2-6.هيكل النظام المحاسبي المالي:

النظام المحاسبي المالي يحتوي على مكونات الإطار التشريعي ومكونات النظام المحاسبي المالي[1].

✓ **مكونات الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي:**

يتضمن الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن في صلبه "المحاسبة المالية"، وكذا شروط وكيفيات تطبيقه؛
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429هـ الموافق لـ 26 ماي سنة 2008، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد أحكام القانون رقم 07-11؛
- القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق لـ 26 جويلية سنة 2008، الذي يهدف إلى تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية، ومدونة الحسابات وسيرها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1430هـ الموافق لـ 07 افريل سنة 2009 يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيا تمشك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

✓ **مكونات النظام المحاسبي المالي:**

- الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير: يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها، واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها

[1] محمد عادل مخلوفي، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، 2015/2014، ص ص 24،25.

من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار، ويعرف الإطار التصوري مجال التطبيق، المبادئ والفروض المحاسبية، الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء، كما تحدد معايير المحاسبة الدولية قواعد تقييم الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء، ومحتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها؛

- تنظيم المحاسبة: اوجب النظام المحاسبي المالي المؤسسات الخاضعة لهذا النظام الالتزام بعدة قواعد يجب أن تستوفي المحاسبة الالتزامات الانتظام والمصداقية والشفافية والإفصاح؛ تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية؛ لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم، ولا بين الأعباء والمنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية؛ كل تسجيل محاسبي يخضع لمبدأ القيد المزدوج مع مراعاة التسلسل الزمني في تسجيل العمليات تمسك المحاسبة المرقمة والمؤشر عليها بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان؛
- الكشوف المالية: تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق القانون 07-11 الكشوف المالية سنويا على الأقل، وتتمثل هذه الكشوف في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية؛
- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة: الحسابات المدمجة أو المركبة هي شيء جديد في المحاسبة وذلك أن كل كيان مقره أو نشاطه الرئيسي موجود في الإقليم الوطني ويشرف على كيان أو عدة كيانات أخرى، يعد وينشر سنويا الكشوف المالية المدمجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات، وتخضع إعداد هذه الحسابات ونشرها إلى القواعد المنصوص عليها في مجال الحسابات المدمجة، كما يهدف دمج الحسابات إلى عرض الوضعية المالية ونتيجة مجموعة الكيانات على أنها كيان واحد؛
- تغيير التقديرات والطرق المحاسبية: يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية حيث يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على معلومة جديدة، التي تسمح بتقديم معلومة أكثر موثوقية، وتغيير الطرق المحاسبية يجب تغيير المبادئ والفروض التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية، وهذا التغيير لا يتم إلا إذا كان الهدف منه تحسين عرض الكشوف المالية لكيان معين.

الشكل رقم (1-2): مكونات النظام المحاسبي المالي

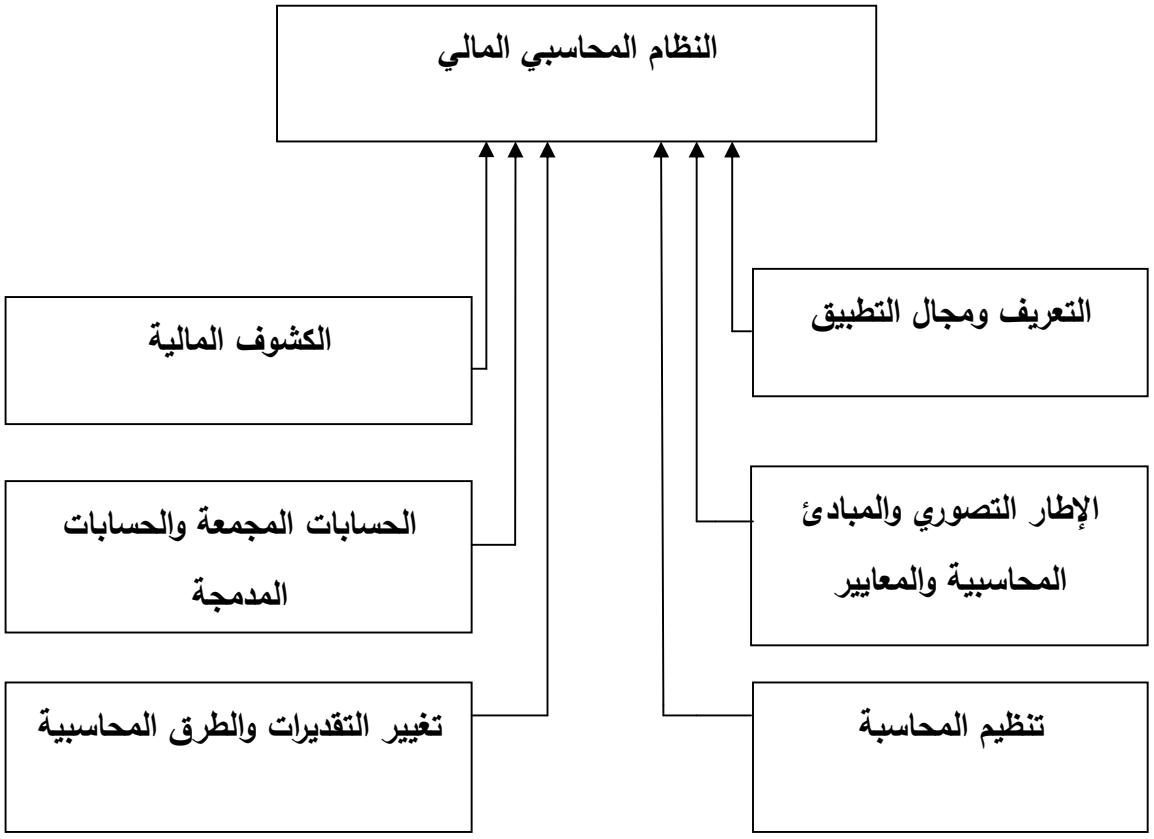

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القانون 11/07، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

1-3.المقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

لمعرفة مدى تطابق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الإطار المفاهيمي وطرق عرض وقياس عناصر القوائم المالية، يمكن إجراء المقارنة بين جانب الإطار المفاهيمي والمقارنة من جانب عرض وتقييم بنود القوائم المالية[1]:

1-3-1.المقارنة من جانب الإطار المفاهيمي:

سنحاول مقارنة أهم المبادئ المحاسبية وذلك من خلال الجدول التالي:

[1] مسعود دوراسي، الهادي ضيف الله، **مقارنة النظام المحاسبي المالي بمعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

الجدول رقم (1-2): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية من جانب الإطار المفاهيمي.

الإطار الفكري حسب المعايير الدولية IAS/IFRS	الإطار التصوري حسب النظام المحاسبي المالي SCF
1- مبدأ الأهمية النسبية	
تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان تحريفها أو حذفها يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون لهذه البيانات المالية، وبالتالي هي النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات نافعة ومفيدة.	لقد حددت المادة 11 من المرسوم 156/08 مبدأ الأهمية النسبية وربطته بمدى تأثير المعلومات المالية على حكم مستعمليها تجاه الكيان.
2- مبدأ استقلالية السنوات	
يتم اثبات العمليات والأحداث بالدفاتر المحاسبية للمؤسسة والتقرير عنها بالبيانات المالية للفترات المالية التي تخصها أي استقلالية السنوات المالية.	وفقا لهذا المبدأ تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها ولذلك يتم ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية، ولا يتم إجراء أي تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية وكان لا يؤثر على وضعية الأصول والخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات ويجب أن تكون الأحداث مؤثرة على قرارات مستعملي الكشوف المالية
3- مبدأ الحيطة والحذر	
حسب المعيار IAS37 يعتبر مبدأ الحيطة والحذر بمثابة ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى	أشارت المادة 14 من المرسوم 156/08 على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة

تقديرات في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل (الإيرادات) أو تفريط في تقدير قيم المطلوبات أو المصروفات ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المعتمد للموجودات والدخل أو التضخيم المعتمد للمطلوبات والمصروفات.	والحذر الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه ويجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.
4- مبدأ الثبات (ديمومة الطرق المحاسبية)	
حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات طرق وقواعد العرض من سنة إلى أخرى ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالة البحث عن معلومة أفضل لمستعملي البيانات المالية شريطة تطبيق الطرق المحاسبية على الفترات السابقة (بأثر رجعي)، الالتزام بعملية المقارنة للمعلومات المالية بالإشارة إلى ذلك في الجداول الملحقة المعيار IAS8.	يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات ويبز الإستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم، بالإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.
5- مبدأ التكلفة التاريخية	
يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعا في الاستخدام من جانب المؤسسات بغرض إعداد البيانات المالية، وعادة ما يتم دمج هذا الأساس من أسس القياس الأخرى.	يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها، وعلى أساس قسمتها عند معاينتها دون الاخد في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، باستثناء الأصول والخصوم البيولوجية والأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية.

6- مبدأ المطابقة بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية	
لم يرد نص يتطابق مع هذا المبدأ.	حسب المادة 17 من المرسوم 156/08 يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية الحالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة ويتماشى ذلك مع ما جاء في المادة 19 من القانون 11/07 يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات .
7- مبدأ أسبقية الواقع المالي والاقتصادي على الشكل القانوني	
لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني.	حسب هذا المبدأ تقيد العمليات وتعرض ضمن الكشوف المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون تمسك فقط بمظهرها القانوني.
8- مبدأ عدم المقاصة	
يجب عدم أجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات وبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كانت المقاصة: - مطلوبة وتعكس جوهر العملية أو الحدث. - مسموح بها من قبل معيار محاسبي آخر.	لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم أو عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات (الإيرادات). الاستثناءات: تتم هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية (المادة 15 من القانون رقم 11/07).

المصدر: مسعود دوراسي، الهادي ضيف الله، **مقارنة النظام المحاسبي المالي بمعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

من خلال الجدول نلاحظ أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية، وما جاء من اختلاف يرجع إلى اختلاف في بعض المصطلحات الناتج عن تبني المرجعية الفرانكفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي الجزائري.

1-3-2.المقارنة من جانب عرض وتقييم بنود القوائم المالية:

✓ **القوائم المالية:** تبنى النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية الواردة في IAS/IFRS وعددها خمس قوائم، ويمكن الإشارة إلى الفروقات الجوهرية فيما يلي:

الجدول رقم (2-2): مقارنة بين IAS/IFRS و scf **من جانب عرض وتقييم بنود القوائم المالية**

القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي scf
قائمة المركز المالي	الميزانية
قائمة الدخل (صافي الربح أو الخسارة)	جدول حساب النتائج
قائمة التدفقات النقدية	جدول سيولة الخزينة
قائمة التغير في حقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
الإيضاحات والجداول الإضافية	الملحق

المصدر: مسعود دوراسي، الهادي ضيف الله، **مقارنة النظام المحاسبي المالي بمعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

يمكن توضيح بعض الحالات الخاصة بعرض القوائم المالية من خلال النقاط التالية:

- الميزانية: فالمعايير لم تفرض شكلا إجباريا لقائمة المركز المالي (تعرض في شكل قائمة أو جدول) لكنها حددت كحد أدنى الفصول التي يجب أن تعرض في بند الأصول والخصوم، وترتب الأصول حسب درجة سيولتها والخصوم حسب درجة الاستحقاق، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.

أما SCF فقدم الميزانية في شكل جدول مع عرض الأصول والخصوم من خلال الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية وهي نفس الطريقة المعتمدة في IAS/IFRS؛

- جدول حساب النتائج: حسب SCF يتم عرض حساب النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديم بيانات ملحقة، وخاصة مخصصات الإهتلاك والمصاريف الخاصة بالعاملين في حالة حساب النتائج المدمجة كما يسمح بظهور البنود غير العادية في حساب النتائج، وهو نفس العرض الوارد في المعيار الدولي رقم 01، لكن هذا الأخير ألغى مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل؛

- جدول سيولة الخزينة: تصنف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، والأنشطة التمويلية والأنشطة الاستثمارية، كما أوصى SCF بعرض جدول سيولة الخزينة بطريقتين المباشرة وغير المباشرة، مع التأكيد على الطريقة المباشرة، وهي نفس الطريقة التي يشجعها المعيار الدولي IAS7؛
- **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** حسب SCF يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية، وهذا ما تطرق له المعيار IAS1؛
- الملحق: يشتمل على كل المعلومات الهامة والمفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، إضافة إلى الإشارة إلى الامتثال الكامل للمعايير دون تحديد المعايير الدولية، وعلى العموم يقدم النظام المحاسبي المالي نماذج قاعدية للكشوف المالية، حيث يتم تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم؛

✓ **المقارنة من جانب تقييم بعض بنود القوائم المالية:**

نظرا لأهمية التعاريف المحددة لمفهوم العناصر التي تشكل القوائم المالية وطرق تقييم بنود أو عناصر القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي سنحاول إجراء المقارنة بين النظامين كمايلي:

- التثبيتات العينية والمعنوية: نلاحظ أنها تدرج بتكلفتها المنسوبة إليها ثم تقيم لاحقا بـ:

- التكلفة منقوصا منها الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة؛
- القيمة الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة

وهذا يتوافق مع المعيارين IAS16 و IAS38 غير أن SCF لم يتطرق إلى تفصيل حالات اقتناء الأصل التي ذكرت في المعايير المحاسبية من شراء منفصل، اندماج، تبادل أصل بأصل مشابه أو حالة التطور الداخلي وبالتالي كيفية تقييم هذه الحالات وفق SCF.

- التثبيتات المالية: تدرج بتكلفتها التاريخية، أما لاحقا فتقيم بالقيمة الحقيقية بالنسبة لسندات المساهمة والحسابات الدائنة، حيث تقيم بالسعر المتوسط للشهر الأخير، وهذا ما لم يتطرق له المعيار IAS39 وبالتكلفة المهتلكة بالنسبة للتوظيفات المالية والقروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان.
- المخزونات: تدرج في الحسابات بتكلفة الشراء أو الإنتاج، ثم تقيم لاحقا بتكلفتها أو بقيمة الانجاز الصافية (القيمة القابلة للتحصيل) أيهما أقل، مع استعمال FIFO أو التكلفة المتوسطة المرجحة وهنا نلاحظ أن هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي والمعيار IAS2.

- مؤونات الأخطار والأعباء: في هذا العنصر نلاحظ أن SCF تطرق إلى نفس المعالجة التي ذكرت في المعيار IAS37 وبالتالي هناك توافق بين النظامين.
- القروض والخصوم المالية الأخرى: حيث تدرج القروض بالقيمة الحقيقية ثم تعالج لاحقا وفق التكلفة المهتلكة كما تدرج تكاليف (فوائد) القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها، إلا إذا أدمجت في كلفة الأصل طبقا للمعالجة المحاسبية المرخص بها وهذا ما يتوافق مع المعيار IAS23 أما الخصوم المالية الأخرى فهي تدرج في SCF بنفس التقييم الذي ذكر في المعيار IAS39.
- الإعانات والأعباء والمنتجات المالية: بالنسبة للإعانات نلاحظ أن SCF ركز على إدراج الإعانات كمنتجات وهذا ما يتوافق مع المعيار IAS20.

أما الأعباء والمنتجات (الإيرادات) فنلاحظ أن SCF تطرق إلى الأعباء والمنتجات المالية فقط دون التطرق إلى الأعباء والمنتجات الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات.

2.محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول لما لها من دور كبير في الحد من البطالة وتوفير مناصب شغل وترقية الصادرات وغيرها من الأدوار التي تحققها، وهو ما تشهده معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية.

2-1.ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرى الباحثين بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفع بعجلة تقدم الاقتصاد وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، بالرغم من التغيرات المتسارعة في المحيط الاقتصادي ونظرا لسهولة إنشائها، مرونتها وتوفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة وأهمية بالغة في معظم الدول.

2-1-1.صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تكمن صعوبة إيجاد تعريف موحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، إذ اختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، وكذلك مقارنة مؤسسات القطاع بين بلدان ذات مستويات التنمية المختلفة، بالإضافة إلى عوامل تقنية وأخرى سياسية وهي[1]:

[1] حليمة الحاج علي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة المجاستر علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 7.

2-1-1-1.العوامل الاقتصادية: وتضم:

- التباين في النمو الاقتصادي: اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات، ووحدات اقتصادية) فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل جزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية؛
- تنوع النشاط الاقتصادي: عند المقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد أن بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأسمالية أقل من قطاعات أخرى، وبالتالي يقل عنصر العمل بها، على سبيل المثال مؤسسة تضم 500عامل تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حين تصنف كمؤسسة صغيرة في قطاعات صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال؛
- تعدد فروع النشاط الاقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية، من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها ، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى التي تنشط في الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

2-1-1-2.العوامل التقنية:

يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر بينما عند كون العملية الإنتاجية مجزأة و موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

2-1-1-3.العوامل السياسية:

تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتدليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

2-1-2.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى لعدة أسباب وعوامل منها العوامل الاقتصادية كاختلاف الأنشطة الاقتصادية وتباين مستوى النمو وبالإضافة إلى عوامل تقنية وسياسية، كما يعود سبب هذا الاختلاف إلى تعدد معايير التعريف المعتمدة من طرف كل دولة، وفيما يلي بعض التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ **تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تقر هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذالك استندت في دراستها تعريف تقريبي لهذه المؤسسات على معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملا هاما في تحديد الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية وأوردت التعاريف التالية لأغراض هذه الدراسة[1]:

- المؤسسات البالغة الصغر: كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر؛
- المؤسسة الصغيرة: يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد؛
- المؤسسة المتوسطة: وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و250 عامل ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع مادي واحد.

- ✓ **تعريف البنك الدولي:** يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على أن[2]:

- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل اقل من عشرة عمال، ولا تتجاوز مجوداتها 100.000 دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 100.000 دولار؛
- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل اقل من خمسون عاملا، ولا تتجاوز مجوداتها 3 ملايين دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 3 ملايين دولار؛

[1] تقرير هيئة الأمم المتحدة بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 6،7.

[2] محسن عواطف، ناصر سليمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقي الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير حول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، يومي 24-23 فيفري 2014، ص 3.

- المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل اقل من 300 عامل، ولا تتجاوز مجوداتها 15 ملايين دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 15 ملايين دولار.

✓ **تعريف الإتحاد الأوروبي:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا الإتحاد كما يلي[1]:

- المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال؛
- المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا؛
- المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا.

✓ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمشرع الجزائري: لا** يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقد وضعت عدة معايير لتحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم وهي: عدد العمال ورقم الأعمال، القيمة المضافة...إلخ، لكن المعيار الأكثر استعمالا هو معيار عدد العمال، وعلى هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5،7 هذه المؤسسات كما يلي[2]:

- بالنسبة للمؤسسة المصغرة: تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين1-9 أفراد، وتحقق رقم أعمال يقل عن 20مليون دينار؛
- بالنسبة للمؤسسة الصغيرة: تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين10-50 أفراد، وتحقق رقم أعمال بين20مليون 200 مليون دينار ؛
- بالنسبة للمؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50-250 عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار.

2-1-3.خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية [3]:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب هي مشاءات فردية أو عائلية أو شركات أشخاص ويساعد هذا النوع من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها؛

[1]محمد السعيد سعيداني، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2]سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[3]فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص (67-79).

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها أصحابها: إن طبيعة الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل مهام الإدارة تسند إلى مالك المؤسسة في غالب الأحيان وذلك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها؛
- لها حجم صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها: تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج وتفصيل الملابس وفي قطاع الخشب، الأثاث، الجلود، وقد تكون على شكل مقاولة من الباطن فهي لا تستخدم تكنولوجيات عالية إلا أن هناك بعض الصناعات تتطلب بعض المهندسين والإطارات؛
- تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال: ما يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات انه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف وهذا راجع إلى:
  - عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة.
  - عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض.
- تكون هذه المؤسسات محلية إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها: يتميز هذا النوع من المؤسسات كذالك بالتمركز أي محدود المساحة التي ينشط فيها ويكون في الغالب مرتبطة ارتباط مباشرا بالمستهلك إذ تقوم بإنتاج سلع استهلاكية إلا أن هناك عدد قليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال إنتاج سلع إنتاجية أو جزء من منتوج معين أي ما يعرف بالمقاولة الباطنية لكن هذا لا يمنع من وجود ورشات لإصلاح المكنات تنتج أحيانا قطع غيار بديلة لتلك القطع المستوردة وخلاصة القول هي أن الارتباط المباشر بينها وبين المستهلك جعلها ذات طابع مركزي أو محلي.

2-1-4.أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وبارزا في اقتصاديات الدول النامية، إذ يتجلى هذا الدور وأهمية هذه المؤسسات من خلال العديد من المؤشرات أهمها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني مستوى الناتج المحلي الخام، حجم العمالة الموظفة، العدد الإجمالي للمؤسسات، مستوى القيمة المضافة، التركيب التكاملي للنسيج الاقتصادي، ويمكن استخلاص هذا الدور وهذه الأهمية من خلال[1]:

[1] يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 108،109.

- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين، إضافة إلى قدرتها على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج، الأمر الذي يساعد في سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛
- تتسم المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة بسهولة التأسيس نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة وبالتالي فإنها تساهم في توفير المزيد من فرص العمل، سواء للمؤسسين أو الشركاء أو العاملين في هذه الصناعات؛
- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية، مما يخفف العبء على ميزانية الدولة، بالإضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة وسهولة التخلص من النفايات الملوثة للبيئة؛
- تتخصص بعض هذه المؤسسات في الأنشطة أو العمليات الإنتاجية أو الخدمية التي قد تحجم عن القيام بها المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس النشاط، ومثال ذلك نجاح الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التركيز على تصنيع بعض الكيماويات الناتجة عن تكرير البترول أو بعض خامات الألمنيوم أو التخصص في صناعة بعض أنواع الملابس غير النمطية التي تصمم وفقاً لمقاييس كل عميل. ومن هنا فإن زيادة الإنتاج المحلي من خلال هذه المؤسسات سيؤدي إلى تخفيض الواردات السلعية التي تجد لها البديل المحلي، كما ستساهم في زيادة الصادرات غير البترولية؛
- أدت سرعة التطور التكنولوجي إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات حيث أصبح من الأهمية العمل على إقامة مصانع أصغر حجماً وأقل تكلفة إستثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة، كما تساهم هذه الصناعات في إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير الصناعات القائمة، كما تعتبر نواة لإنشاء صناعات أكبر حجماً يمكن أن تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها المؤسسات الصناعية الكبيرة؛
- يعتبر انتشار طريقة الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة عاملا مساهما في انتشار هذه المؤسسات الصغيرة لتقوم بأداء هذه الأعمال، مما يجعل هذه المؤسسات أكثر

قدرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين، كما أن صغر حجم هذه المؤسسات يمكنها من الانتشار في مدن صغيرة والمناطق القروية، نظرا لإمكانية عدم احتياجها في بعض الأحوال إلى خدمات صناعية متطورة، مما يساهم في تحقيق التوزيع المتوازن لمؤسسات القطاع الصناعي.

2-2.المحاسبة المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن محاسبة المؤسسات الكبيرة، فقد جاء النظام المحاسبي المالي بنظام المحاسبة المالية المبسطة

2-2-1.تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة:

يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي تتميز بخصائص معينة أن تستعمل نظام محاسبي مالي مبسط يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة، ويتمثل الهدف الأساسي من هذا النظام في تسهيل عملية المحاسبة على هذه المؤسسات، والتي غالبا ما تعاني من نقص الخبرة والتأهيل في التعامل مع المعلومات المحاسبية نتيجة لضعف الإطارات المختصة في مجال المحاسبة.

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، أي أن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

وتراعي المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة في حسابات نتيجتها وفي إعداد وضعيتها المالية تغيرات الأصول والحسابات الدائنة والديون التي تم جردها وإثباتها بين بداية السنة المالية ونهايتها وذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل طابعا مهما بالنظر إلى أهميتها النسبية أو طبيعتها، كما أن الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل فيا يتعلق بالإيرادات أو الدفع فيما يخص الإنفاق.

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية [1]:

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

- المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني؛
- حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل... مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

2-2-2.المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة:

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي[1]:

- بالنسبة للمؤسسات التجارية: تم تحديد رقم أعمالها ب 10 ملايين دج، أما عدد العمال فهو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل؛
- بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية والحرفية: تتفق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر بـ 06 ملايين دج.
- بالنسبة للمؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى: بدورها تتفق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها مختلف والذي حدد بـ 03 ملايين دج.

2-2-3.إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة:

إن تبني المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها متابعة مختلف العمليات التي قامت بها إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات والتي نوردها فيما يلي:

2-2-3-1.متابعة العمليات الجارية: كما أشرنا سابقا فإنه يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي[2]:

- وجود دعامة محينة بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات؛

---

[1] نفس المرجع، ص 91.

[2] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، نفس المرجع، ص ص 77، 78.

- حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات...)، وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

ويجب عند قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين العمليات التالية:

- حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق): يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات)؛
- حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤولها للمعلومات الخاصة بالتسيير. ويجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات التالية:
  - السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل؛
  - شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها؛
  - إيرادات البيع وأداء الخدمات؛
  - الإيرادات الأخرى كالإعانات والهبات؛
  - شراء التثبيتات؛
  - الافتراضات أو التنازلات (عمليات البيع)؛
  - تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (كالإيداع أو السحب نقدا من البنوك).

2-2-3-2.مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية:

يجب على كل مؤسسة خاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة أن تقوم بمجوعة من التصحيحات في آخر السنة مع مراعاة العمليات التالية[1]:

- يجب أن يقوم مسؤول المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:
  - مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا؛
  - مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية؛

[1] محمد كويسي وآخرون، **دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة علي المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقي الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013، ص ص 11،12.

- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية؛
- مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

- يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المحزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر؛
- يجب أن تمسك المؤسسات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول إهتلاك يحسب على أساس إهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية؛
- يجب أن يجري جرد المحزونات حسب طبيعتها كما وقيمة حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول إهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة.

ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند إقفال كل سنة مالية:

- حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها؛
- حساب تغير المحزونات والأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها؛
- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة)؛
- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيتات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني)؛
- حساب التغير الجاري للاقتراض عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

2-2-4.الكشوفات المالية:

2-2-4-1.عمليات مراقبة نهاية السنة المالية: عند نهاية السنة المالية يجب على المؤسسة مراجعة العناصر التالية:

- التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق؛
- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء من عمليات التقريب؛
- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال.

2-2-4-2.تحديد النتيجة:

تقدم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي:

+ إيرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل)

– نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل)

–/+ تغيرات الديون والقروض الجارية للمستغل (إذا كانت معتبرة)

+/– التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل (إذا كانت معتبرة)

+/– التصحيحات المتعلقة بالتثبيتات (إذا كانت معتبرة)

–/+التصحيحات المتعلقة بالاقتراض (إذا كانت معتبرة)

=نتيجة السنة المالية

2-2-4-3.عرض وتقديم الكشوف المالية:

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الخزينة أو الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية ويمكن أن يقدم الكشفان الأخيران في جدول واحد، وهي كالأتي:

الجدول رقم (3-2): الوضعية عند نهاية السنة المالية

الأصـــول	المبالغ	الخصـــوم	المبالغ
الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 78.

يجب أن تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية العديد من الفصول عند الاقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

الجدول رقم (4-2): جدول حسابات النتائج

البيـــــــان	المبـــــالغ
إيرادات البيع أو اداء الخدمات	

إيرادات النشاطات الأخرى **مجموع إيرادات النتائج** نفقات الشراء نفقات النشاطات الاخرى مجموع نفقات الاعباء الاخرى الرصيد: (الايرادات–النفقات) للسنة المالية (أ) تغيير قروض الاستغلال م/م –1 تغيير ديون الاستغلال م/م –1 تغيير المخزونات م/م –1 تصحيحات تتعلق بالاقراضات تصحيحات تتعلق بالتثبيتات	
نتيجة السنة المالية	

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 78.

ويمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في جدول حسابات النتائج وهي: أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للاهتلاك، الأعباء المالية.

الجدول رقم (5–2): تغيير الخزينة خلال السنة المالية

البيـــــــان	المبالغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية الخزينة: الزيادة(+) أو النقصان (–) المتأتية من: – حصص المساهمة الصافية(+) أو السحب الصافي (–) للمستغل – الرصيد (الإرادات – النفقات) السنة المالية (أ) حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات	

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 78.

فالكشوف المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة وفق نظام محاسبة الخزينة هي كشوف مبسطة تحمل المعلومات الضرورية التي تعبر عن وضعيتها المالية خلال السنة المالية، على خلاف المؤسسات التي لا تنتهج نظام المحاسبة المبسطة فإن الكشوف المالية التي تقوم بمسكها هي: الميزانية حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة إضافة إلى ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج، كما أنها تعرض تلك الكشوف بطريقة مغايرة تكون أكثر تعقيدا من حيث طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها[1].

2-3.صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

قبل أن نتطرق بالتفصيل إلى كل ما يتعلق بمشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنتطرق أولا إلى الصعوبات التي تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني ومختلف الفاعلين فيه، على اعتبار أن عملية تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر تعتبر بمثابة نقله نوعية من محاسبة جامدة إلى محاسبة تعتمد على الإبداع والتقدير في اقتصاد غير مؤهل تحد كبير.

2-3-1.الصعوبات المتعلقة بطبيعة الاقتصاد الوطني: تعتبر عملية تبني النظام المحاسبي مالي في الجزائر تحد كبير كون اقتصادها يتميز بـ[2]:

- ✓ **اقتصاد مبني على المحروقات وموجه للخارج:** يتميز الاقتصاد الوطني بكونه اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده وبشكل أساسي على قطاع المحروقات الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام وتقريبا ثلثي المداخيل الضريبية للدولة و97% من إيرادات الصادرات يقوم على المداخيل البترولية بنسبة كبيرة، مع ضعف وعجز تعاني منه القطاعات الحيوية الأخرى لاسيما الصناعة والزراعة وهذا الضعف ينتقل ليمس مختلف الجوانب الأخرى الاقتصادية والمحاسبية.
- ✓ **غياب المنافسة الفعلية وتنامي نشاط السوق الموازية:** يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي تعرف انتشارا ورواجا كبيرا للنشاط الموازي مقارنة مع المنافسة الفعلية، وهو الامر الذي يؤدي إلى

[1] احمد خليفة وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظامها المحاسبي المالي المبسط**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني بعنوان واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص ص 7،8.

[2] نيقاوي العربي، **النظام المحاسبي المالي بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية المحاسبية وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي بعنوان النظام المحاسبي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

وجود الكثير من العقبات في طريق تطبيق نظام محاسبي يقوم على ضرورة توفر معطيات شفافة، لاسيما ما تعلق منها بضرورة توفر معلومات لدى أطراف أي عملية تجارية وذلك في ظل سوق نشط.

- ✓ **غياب أسواق متخصصة تستعمل أسواقها كمرجعية للتقييم:** تعرف الجزائر غياب شبه تام للأسواق المتخصصة والتي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم لاسيما في مجال الأصول غير الجارية، وحتى وإن كانت موجودة فهي تتميز باحتكار تام كسوق العقار مثلا ولا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى تحديد القيمة العادلة في ظروف كهذه.
- ✓ **غياب نظام معلوماتي لاقتصاد وطني:** ففي ظل تبني نظام محاسبي مالي يقتضي الاعتماد على محاسبة خلاقة، تتأسس على القدرة على الحكم والتقييم ومعرفة ما تستهدفه المؤسسة من سياسات مستقبلية تقوم على متابعة حركية الأسواق ووقائع تطور البيئات التكنولوجية، القانونية المالية وترجمتها في المعالجات المحاسبية وطرق البيانات لاسيما تلك المتعلقة بالتقييم، إلا أن الواقع العملي للاقتصاد الوطني يبين وجود تضارب في المعلومة المنشورة وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية، ناهيك عن عدم توفرها في أحيان كثير.
- ✓ **غياب السوق المالية أو البورصة:** إذ أن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل أمر تقييم الأسهم والسندات وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في ظل بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على السوق المالي وتنشيط البورصة.

لقد قامت الجزائر منذ انتهاجها نظام اقتصاد السوق بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية كل هذه الإصلاحات كانت مركزة على جانب واحد فقط يهدف إلى إنقاذ الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية المنشودة ولم يتم التركيز على جانب أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية والتي لها الدور الكبير في تحقيق قفزة نوعية لهذه المؤسسات، ولكن منذ بداية القرن الواحد والعشرين ومع ضغط المتغيرات الدولية على الاقتصاد الجزائر وضعف أنظمة التسيير في المؤسسة، فكرت الجزائر في تبني نظام محاسبي جديد يتوافق مع التغيرات المالية والمحاسبية الدولية.

2-3-2.صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الاقتصاد الجزائري والمؤسسات بشكل خاص تعيش واقعا قد يكون عائقا أمام هذا النظام الجديد، ومن الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام في الجزائر نجد على العموم[1]:

[1] محمد السعيد سعيداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 49،50.

- صعوبة التخلي على النظام القديم الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل أي (35 سنة) منذ سنة 1975؛
- من المعروف أن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة فكيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه الحالة في وقت قصير؛
- تدرب المحاسبون والخبراء على النظام المحاسبي السابق لسنوات عديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من 20 سنة فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد؛
- لا توجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون الكثير عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه؛
- اعتماد هذا النظام الجديد في المراكز التدريبية لحد الآن مازال ضعيفا مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هذا النظام؛
- من المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليطبق في الواقع وهذا ما يعرفه المسيرون والمسئولون في المؤسسات الاقتصادية؛
- النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحكومة الشركات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكيات متراكمة؛
- تكون الأهداف المحاسبية السابقة راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها؛
- صعوبة تغيير الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد واتفاقيات؛
- نقص البحوث والدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية؛
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال؛
- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية.

3.تحديات النظام المحاسبي المالي لتحقيق التوافق فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بجملة من الخصائص، جعلت منها محل اهتمام الباحثين وواضعي السياسات الاقتصادية المالية والمحاسبية وغيرها، ولأنها تلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في خلق القيمة المضافة وتنفيذ السياسات الاقتصادية للدول وتعزيز المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، فقد حضت باهتمام خاص من طرف هيئات محلية ودولية منها مجلس معايير المحاسبة الدولية حيث راعت هذه الأخيرة خصوصية هذا النوع من المؤسسات من خلال إصدار IFRS for SMES، إلا إن العديد من الدول لم ترتقي لمعرفة الدور الفعال لهذه المؤسسات وأغفلت العديد من النقاط المهمة التي تدعم وتساهم في ترقية هذا القطاع الهام.

3-1.مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-1-1.من حيث تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ليس من السهل تحديد تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب تعدد المعايير التي تستخدم في تعريفها فهي تختلف من بلد لآخر ومن هيئة لأخرى.

فقد أعتمد المشرع الجزائري معياريين لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما: معيار العمالة ورقم الأعمال، إذ تعد مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع/خدمات.

- تشغل من 1 إلى 250 عامل؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛
- كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية.

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية فقد حدد معيارا أخرا يستوجب اعتماده لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور كأساس للتصنيف، حيث يتعين على المؤسسات ذات المسؤولية تجاه الجمهور تطبيق IFRS بشكلها الكامل.

حيث تعتبر مؤسسة ذات مسؤولية اتجاه الجمهور:

- تكون قد قدمت أو بصدد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية؛
- تقوم بإدارة مخاطر ائتمانية؛
- مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة؛

– ذات أهمية اقتصادية في بلدها على أساس مجموع الأصول، عدد الموظفين، مجموع الإيرادات، درجة السيطرة في السوق و طبيعة حجم الاقتراض من الغير.

حيث يمكن للمؤسسات التابعة والمؤسسة الفرع التي تطبق مؤسستها الأم IFRS بشكلها الكامل وليس لها مسؤولية محاسبية تجاه الجمهور أن تطبق هذا المعيار في تقارير فردية.

3-1-2.من حيث القوائم المالية:

- ✓ يحدد القسم التاسع من النظام المحاسبي المالي المحاسبة التي تمسكها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المادة 139 من الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة 2009/01/25 تضم القوائم المالية ميزانية مبسطة، قائمة التدفقات النقدية المبسطة، جدول حسابات النتائج.
- ✓ أما المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أقر أربعة قوائم وهي: الميزانية، قائمة التدفقات النقدية، جدول حسابات النتائج، الإيضاحات.

النظام المحاسبي المالي لم يحدد الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تحتويه القوائم المالية بينما المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد حددها.

3-1-3.من حيث لغة برمجة القوائم المالية:

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهائيا في 2009/09/27 مع العلم ان XBRL عبارة عن معيار متعلق بلغة الإعلام الآلي من اجل تحويل المعطيات من جهاز إعلام إلى جهاز إعلام آلي أخر مع العلم أن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى هذه اللغة.

معايير المحاسبة الدولية في تطور حسب التطور الاقتصادي والتكنولوجي الحاصل على المستوى الدولي هذا ما لا نلتمسه في النظام المحاسبي المالي[1].

3-2.نقائص النظام المحاسبي المالي فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل بروز العولمة الاقتصادية والمالية وتماشيا مع التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائر منذ فترة التسعينيات وصولا الى مرحلة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي سنة 2010، حيث استند إعداد هذا الأخير على معايير المحاسبة الدولية، فمند ظهوره تم تطبيقه على جميع المؤسسات على حد سواء مما ابرز النقائص التي تخللته خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بخصوصية هامة.

– النظام المحاسبي المالي لم يأتي بالجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعتمد نسبة كبيرة جدا من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على نظام المحاسبة للضريبة، وذلك لسن قوانين

[1] محمد السعيد سعيداني، مرجع سبق ذكره، ص (113-115).

صارمة تحكم شكلها وقواعد سيرها، الأمر الذي يبين عدم الارتقاء بالمحاسبة ودورها كأداة لتسيير القرارات على المستوى الكلي أو الجزئي والاكتفاء بدورها التقليدي كأداة للإثبات والرقابة؛

- إعادة التقييم: فلحد الآن لا يوجد أي إطار تشريعي أو تنظيمي لتوضيحها ومن تم تطبيقها، فرغم دخول القانون حيز التنفيذ مند عدة سنوات إلا أن هذه القضايا لم يتم تطبيقها، وهي تثير جدلا كبيرا في أوساط المهنيين وحتى الأكاديميين حول تطبيقها ميدانيا في ظل غياب الأسواق المعنية لإجراء مقارنة للأسعار؛
- عدم إرساء نظم محاسبية تتلاءم مع الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا خصوصية الوضع الاقتصادي الذي يتسم بالكثير من الفوضى وعدم الشفافية؛
- غياب قوانين تكميلية تدعم وتهتم بخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عدم استقرار الأنظمة التشريعية وخاصة الجبائية منها مما يقف عائقا أمام تطور هذا القطاع؛
- النظام المحاسبي المالي جاء بطرق جديدة للتقييم المحاسبي متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية لكنها في معظم الأحيان لا تجد لها بيئة ملائمة للتطبيق مثل القيمة العادلة؛
- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة: إن تطبيق هذا البند قائم على طبيعة العلاقات المالية بين المؤسسات أي أن السيطرة قائمة على أساس مالي، الأمر الذي يفتقد إليه في طبيعة سيطرة المؤسسات الجزائرية إذ يغلب عليها الطابع الإداري فقط، وبالتالي الأساس الذي يقوم عليه هذا البند غير متوفر؛
- إن تطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية متوقف على توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن محيط لأخر، لان تعداد البدائل ما هو إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها، هذا ما تم إغفاله من طرف SCF فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والظروف التي تعيشها في الجزائر في ظل انعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية، بسبب انعدام الشفافية وهيكل الملكية. فببساطة تعتبر فرصة وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية ربما قد يشكل عقبة رئيسية أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة.

3-3.التحديات التشريعية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التوافق

وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:

- التدخل في تسهيل منح الضمانات وشروط التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- العمل على إنشاء برامج داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتضمن استمرار وتطور هذا القطاع؛
- إدخال أنظمة محاسبية خاصة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية؛

- تقديم إعفاءات وحوافز جبائية لجذب الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة هذا التطور؛
- تحديد قانون شامل خاص ينظم أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى الوعي لدى صناع القرار الاقتصادي وتحديد احتياجات وأولويات هذه المؤسسات؛
- ضرورة تكييف القوانين التشريعية الجزائرية مع القوانين الدولية لتسهيل الانضمام إلى التكتلات الدولية.

الخلاصـــة

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن الإصلاح المحاسبي في الجزائر جاء نتيجة قصور المخطط المحاسبي الوطني وعدم قدرته على التماشي والتوجه الجديد للاقتصاد الوطني وطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي انتهجته الجزائر، فبظهور النظام المحاسبي المالي الذي جاء من اجل تقريب الممارسات المحاسبية المحلية من الممارسات المحاسبية العالمية وتحقيق العديد من الأهداف المرجوة إلا أن هناك العديد من العقبات حالت دون تحقيق ذلك فمن أهمها خصوصية الوضع الاقتصادي وضعف أنظمة التسيير.

فمن أجل تحقيق توافق مع معايير المحاسبية الدولية يجب على الدول إتباع نظم موحدة مع مراعاة خصائص ومميزات كل مؤسسة وحجم معاملاتها والنظام الذي يتوافق معها، والجزائر وكغيرها من الدول أمام فرصة حقيقية من اجل تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة واقصر وقت من خلال تحسين وتعديل نظامها المحاسبي المالي مع IFRS for SMEs وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على القيم المنتجة من طرف المقاولات الصغيرة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

1. الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية
2. تحليل النتائج واختبار الفرضيات

تمهيد

نظرا لأهمية موضوع المعالج في هذه الدراسة واتساعها، وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها، كان لابد من ربط الجانب النظري لهذه الدراسة بجانب تطبيقي للدراسة، وبهدف تحقيق هذا الغرض فقد تم الإعتماد على "الاستبيان" كأداة لجمع ومعالجة البيانات والمعلومات الميدانية لفئات عينة الدراسة، وتحديد نسبة الإستجابة الفعلية لإجابة أفراد العينة الإجمالي لنقطة الإجابة لكل سؤال من أسئلة الإستبانة الواردة ضمن محاورها المختلفة، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة لقياس وتحليل الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة، بالإضافة إلى المعلومات الشخصية لشريحة أفراد العينة لدراسة واستخلاص النتائج بأكبر قدر من الواقعية.

1.الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة

نستعرض من خلال هذا المبحث أهم الخطوات والإجراءات التي تم الإعتماد عليها من خلال توضيح منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة ومختلف الأدوات الإحصائية المستعملة.

1-1.منهجية الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء موضوع الدراسة، وقد تم استخدام منهج وصفي تحليلي لدراسة " **محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في الجزائر** " وهذا بغرض الخروج بنتائج تزيد من المستوى المعرفي للموضوع.

1-1-1.مجتمع الدراسة:

نتيجة لخصوصية الدراسة فيما يتعلق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا لكون الدراسة اهتمت بالجانب الاكاديمي للموضوع فقد تم استهداف مجموعة من الاساتذة الاكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة.

1-1-2.عينة الدراسة:

بناء على ما سبق تم استهداف عينة من الاكاديميين المتخصصين في المحاسبة في كل من جامعة جيجل، ميلة، وعنابة وهذا لاعطاء نظرة حول " محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في الجزائر" ويمثل الجدول التالي عدد الإستمارات الموزعة والمسترجعة:

الجدول رقم(1-3): الإحصائيات الخاصة بالاستبانة

الإستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الإستبانات الخاضعة للتحليل	**32**	**%80**
الإستبانات المستبعدة	**3**	**%7.5**
الإستبانات غير المعادة	**5**	**%12.5**
الإستبانات الكلية	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1-1-3.أداة الدراسة:

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الإستعانة بالإستبانة كأداة من أدوات جمع البيانات وهذا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة. (أنظر الملحق رقم 01)

وقد تم إعداد الإستبانة والتي تتكون من ثلاث محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.
- **المحور الثاني:** المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- **المحور الثالث:** إمكانية تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMES في الجزائر.

وقد تم استخدام سلم **ليكارث** المتدرج من 5 نقاط، حيث الدرجة "5" تعني موافق بدرجة عالية والدرجة"1" تعني موافق بدرجة منخفضة، وقمنا بحساب المدى على النحو التالي:

5-1=4؛ حيث تمثل 5 عدد الفئات، ويحسب طول الفئة على النحو التالي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات}}$$

$$\frac{4}{5} = 0.8$$

والجدول الموالي يمثل التوزيع لمقياس ليكارث:

الجدول رقم (2-3): جدول التوزيع لمقياس ليكارث

الفئة	]1.80-1[	]2.6-1.80[	]3.40-2.6[	]4.2-3.40[	[5-4.2]
الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
درجة الموافقة	**منخفضة جدا**	**منخفضة**	**متوسطة**	**عالية**	**عالية جدا**

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1-2.الأساليب الإحصائية المعتمدة

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية **Statistical package force social sciences(SPSS)**، وسوف يتم الإستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية:

- ✓ النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الإستفادة منها في وصف عينة الدراسة؛
- ✓ اختبار ألفا كرونباخ (**Crambach'Alpha**) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة؛
- ✓ معامل ارتباط بيرسون **(Pearson Correlation Coeffient)** لقياس درجة الإرتباط: يقوم هذا الإختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي للإستبانة؛
- ✓ اختبار**T** في حالة عينة واحدة **(T-Test)** لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الإختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الإستبانة؛

1-3.صدق وثبات الاستبانة

1-3-1.صدق الإستبانة:

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الإستبيانة بطريقتين هما:

1-3-1-1.صدق المحكمين: عرضت أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين تألفت من 5 أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، متخصصين في المحاسبة، وإستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون أجريت التعديلات التي إتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارة أوحدف أو إضافة الأخرى منها.

1-3-1-2.صدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبانة: تم حساب الإتساق الداخلي لفقرات الإستبانة على عينة الدراسة البالغ حجمها 32 مفردة وذلك بحساب معاملات الإرتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

- ✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs:**

الجدول رقم (3-3) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs)

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
1	المعيار المحاسبي الدولي IFRS for SMEs يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة الأحداث الإقتصادية الخاصة بها.	0.582	0.000
2	IFRS for SMEs يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.646	0.000
3	هذا المعيار يعتمد نفس الاطار المفاهمي لمعايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل.	0.605	0.000
4	هذا المعيار الخاص قائم بذاته فهو مستقل عن معايير المحاسبة الدولية.	0.454	0.009
5	IFRS for SMEs تم صياغته بلغة بسيطة وخالية من كل التفاصيل.	0.765	0.000
6	يعالج هذا المعيار المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.576	0.001
7	IFRS for SMEs يلبي احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية.	0.697	0.000
8	IFRS for SMEs يلبي احتياجات المسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكنهم من اتخاذ قراراتهم.	0.699	0.000
9	IFRS for SMEs يوفر المعلومات المالية اللازمة للمصالح الجبائية.	0.617	0.000
10	IFRS for SMEs يمكن المستثمرين والمقرضين من مقارنة الأداء أو الوضع المالي للمؤسسات المشابهة.	0.593	0.000

11	IFRS for SMEs يساهم في تحسين نوعية التقارير المالية وجودتها.	0.442	0.011
12	يحدد هذا المعيار الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية.	0.554	0.001
13	IFRS for SMEs يساهم في تحسين جودة الإفصاح والإبلاغ الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.328	0.066
14	IFRS for SMEs يساهم في تبسيط طرق القياس المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.648	0.000
15	هذا المعيار يجعل نظام المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر شفافية ومصداقية.	0.513	0.003

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-3) معاملات الإرتباط بين فقرات للمحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الإحتمالية لأغلب الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.(أنظر الملحق رقم02)

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: إمكانية تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMEs في الجزائر.**

الجدول رقم(4-3) الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (إمكانية تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMEs في الجزائر)

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
1	يمكن تطبيق المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد وطني مبني على المحروقات وموجه للخارج.	0.697	0.000
2	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع IFRS for SMEs.	0.790	0.000
3	القوائم المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي متطابقة مع القوائم المالية المذكورة في IFRS for	0.553	0.001

	.SMEs		
4	يمكن تطبيق هذا المعيار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التي تعاني من ضعف كبير في أنظمة التسيير.	**0.682**	**0.000**
5	للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات نظرة على IFRS for SMEs.	**0.525**	**0.002**
6	تكاليف تبني تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر أقل من تكاليف تطبيق IAS/IFRS بشكلها الكامل.	**0.707**	**0.000**
7	يصعب تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر بسبب تراكم عدة سلوكيات تسييرية معرقلة .	**0.466**	**0.007**
8	ضعف تكنولوجيا المعلومات والإتصال المستعملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائق أمام تطبيق هذا المعيار.	**0.344**	**0.054**
9	من المتوقع أن يعود تطبيق IFRS for SMEs بالفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.	**0.451**	**0.010**
10	يعتبر نقص البحوث والدراسات الإقتصادية حول المحاسبة عائقا أمام تطبيق في IFRS for SMEs.	**0.403**	**0.022**
11	البيئة الجزائرية تسمح بإنشاء محاسبة وفق مقتضيات المحاسبة التي أقرت بها معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**0.558**	**0.000**
12	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ما زالت غير مستعدة لتطبيق IFRS for SMEs.	**0.570**	**0.570**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (4-3) معاملات الإرتباط بين فقرات للمحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الإحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه. (أنظر الملحق رقم 03)

✓ **صدق الإتساق البنائي لمحاور الدراسة:**

الجدول رقم (5-3) معامل الإرتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة

المحور	العنوان	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
الثاني	المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs	**0.901**	**0.000**
الثالث	إمكانية تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMEs في الجزائر	**0.821**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

الجدول رقم(5-3) يبين معاملات الإرتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الإحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05. (أنظر الملحق رقم 04)

1-3-2.ثبات فقرات الإستبانة:

قد أجرينا خطوات الثبات على العينة الإستطلاعية نفسها بطريقة معامل ألفا كرونباخ.

- **طريقة ألفا كرونباخ:**

الجدول رقم (6-3) معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	العنوان	معامل ألفا كرونباخ
الثاني	المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs	**0.853**
الثالث	إمكانية تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMEs في الجزائر.	**0.900**
	جميع المحاور	**0.881**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

إستخدمنا طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة وقد بين الجدول رقم (6-2) أن معاملات الثبات مرتفعة مما طمأننا على إستخدام الإستبانة. (أنظر الملاحق 5-7)

2.تحليل النتائج وإختبار الفرضيات.

يتضمن هذا المبحث عرضا لتحليل البيانات والوقوف على متغيرات الدراسة، وخصائص العينة، واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي يتم الوصول إليها من خلال تحليل فقراتها.

2-1.تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

يتضمن الجزء الأول من الاستبيان بيانات موضوعية، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفة، وسيتم التطرق لها وتحليلها.

2-1-1.الجنس:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (7-3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المؤوية%
ذكر	26	%81.25
أنثى	6	%18.75
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أن النسبة العالية من أفراد العينة هي من الذكور حيث بلغ عددهم 26 ذكر أي ما يعادل 81.25 %، في حين بلغ عدد الإناث 6 وبنسبة مقدارها 18.75%. (أنظر الملحق رقم 08)

2-1-2.العمر:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث السن وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (8-3) توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 35 سنة	15	%46.9
من 35 إلى 40 سنة	12	%37.5
من 40 إلى 45 سنة	3	%9.4
أكثر من 45 سنة	2	%6.2
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من الفئة العمرية أقل من 35 سنة حيث بلغ عددهم 15 فردا وبنسبة مقدارها 46.9% ثم تليها الفئة العمرية من 35 إلى 40 سنة والبالغ عددهم 12 فردا وبنسبة مقدارها 37.5% في حين جاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة الفئة العمرية من 40 إلى 45 سنة حيث قدر عددهم ب 3 أفراد أي بنسبة 9.4%، أما الفئة العمرية الأخيرة الأكثر من 45 سنة فقد بلغ عددهم 2 أفراد بنسبة 6.2%. (أنظر الملحق رقم 08)

2-1-3.الوظيفة:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (9-3) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ مساعد ب	**5**	**%15.6**
أستاذ مساعد أ	**19**	**%59.4**
أستاذ محاضر ب	**8**	**%25**
أستاذ محاضر أ	**-**	**-**
أستاذ التعليم العالي	**-**	**-**
المجموع	**32**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من وظيفة أستاذ مساعد أ حيث بلغ عددهم 18 وبنسبة مقدارها 59.4% ثم تليها وظيفة أستاذ محاضر ب البالغ عددهم 8 وبنسبة مقدارها 25 % في حين قدر عدد أستاذ مساعد ب بـ 5 أي بنسبة 15.6%. (أنظر الملحق رقم 08)

2-1-4.الخبرة المهنية:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية وفق ما يوضحه الجدول المواليين:

الجدول رقم (10-3) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	**11**	**%34.4**
من 5 إلى 10 سنوات	**19**	**%59.3**

من 10 إلى 15 سنة	**-**	**-**
أكثر من 15 سنة	**2**	**%6.3**
المجموع	**32**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم الخبرة المهنية من 5 إلى 10 سنوات حيث بلغ عددهم 19 فردا وبنسبة مقدارها 59.3 %، وأقل من 5 سنوات حيث بلغ عددهم 11 فردا وبنسبة مقدارها 34.4%، أما الخبرة المهنية الأخيرة الأكثر من 15 سنة فقد بلغ عددهم 2 بنسبة 6.3%. (أنظر الملحق رقم 08)

2-1-5.المؤهل العلمي:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي وفق ما يوضحه الجدول والشكل الموالي:

الجدول رقم (11-3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية%
ماجستير	**21**	**%65.6**
دكتوراه	**11**	**%34.4**
المجموع	**32**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم فئة المؤهل العلمي ماجيستير حيث بلغ عددهم 21 فردا وبنسبة 65.6 %، ثم فئة المؤهل العلمي دكتوراه البالغ عددهم 11 فردا وبنسبة 34.4%.

وكخلاصة لما تم عرضه حول خصائص عينة الدراسة ومن خلال تحليل البيانات المتعلقة بالقسم الأول من الإستبانة الخاصة بالبيانات العامة لفئة البحث، يمكن أن نستنتج بأن عينة الدراسة إتصفت بأن النسبة الأكبر ذكور، من دوي الفئة العمرية أقل من 35 سنة دو وظيفة أستاذ مساعد أ وخبرة مهنية من 5 إلى 10 سنوات ومؤهل علمي ماجيستير. (أنظر الملحق رقم 08)

2-2.تحليل نتائج الدراسة:

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتحليل نتائج الدراسة كمايلي:

2-2-1.اختبار التوزيع الطبيعي:

تشترط معظم الاختبارات المعلمية أن يكون التوزيع طبيعيا للبيانات وسنستعرض اختبار **(اختبار كولمجروف –سمرنوف)** لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أم لا، وهذا من خلال ما يلي:

يوضح الجدول رقم (12-3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول رقم(12-3):اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية(sig)
جميع محاور الدراسة	**0.101**	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية. (أنظر الملحق رقم 09)

2-2-2.تحليل فقرات الاستبانة:

لتحليل البيانات تم استخدام اختبار T، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم قيمة tالمحسوبة ومقارنتها مع قيمة t الجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 نقبل الفقرة، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض. ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية.

✓ **تحليل فقرات المحور الثاني: المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES**

الجدول رقم(13-3) تحليل فقرات المحور الثاني(المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	القيمة الإحتمالية
1	المعيار المحاسبي الدولي IFRS for SMEs يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة الأحداث الإقتصادية الخاصة بها.	**4.16**	**0.954**	**6.855**	**0.000**

2	IFRS for SMEs يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.94	1.014	5.230	0.000
3	هذا المعيار يعتمد نفس الاطار المفاهمي لمعايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل.	3.78	0.975	4.533	0.000
4	هذا المعيار الخاص قائم بذاته فهو مستقل عن معايير المحاسبة الدولية.	3.53	1.047	2.871	0.000
5	IFRS for SMEs تم صياغته بلغة بسيطة وخالية من كل التفاصيل.	3.63	0.907	3.898	0.000
6	يعالج هذا المعيار المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	4.31	0.644	11.521	0.000
7	IFRS for SMEs يلبي احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية.	3.63	0.976	6.624	0.000
8	IFRS for SMEs يلبي احتياجات المسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكنهم من اتخاذ قراراتهم.	4.25	0.508	13.919	0.000
9	IFRS for SMEs يوفر المعلومات المالية اللازمة للمصالح الجبائية.	4.03	1.092	5.342	0.000
10	IFRS for SMEs يمكن المستثمرين والمقرضين من مقارنة الأداء أو الوضع المالي للمؤسسات المشابهة.	3.97	0.897	6.106	0.000
11	IFRS for SMEs يساهم في تحسين	4.50	0.508	16.703	0.000

	نوعية التقارير المالية وجودتها.				
12	يحدد هذا المعيار الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية.	**4.47**	**0.507**	**16.387**	**0.000**
13	IFRS for SMEs يساهم في تحسين جودة الإفصاح والإبلاغ الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**4.50**	**0.508**	**16.703**	**0.000**
14	IFRS for SMEs يساهم في تبسيط طرق القياس المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**4.09**	**0.818**	**7.568**	**0.000**
15	هذا المعيار يجعل نظام المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر شفافية ومصداقية.	**3.88**	**0.907**	**5.458**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (1) بلغت قيمة t المحسوبة 6.855 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المعيار المحاسبي الدولي IFRS for SMEs يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة الأحداث الإقتصادية الخاصة بها".

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (2) بلغت قيمة t المحسوبة 5.230 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " IFRS for SMEs يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ".

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (3) بلغت قيمة t المحسوبة 4.533 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " هذا المعيار يعتمد نفس الاطار المفاهمي لمعايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل".

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (4) بلغت قيمة t المحسوبة 2.871 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " هذا المعيار الخاص قائم بذاته فهو مستقل عن معايير المحاسبة الدولية ".

الفقرة الخامسة:في الفقرة رقم (5) بلغت قيمة t المحسوبة 3.898 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "IFRS for SMEs تم صياغته بلغة بسيطة وخالية من كل التفاصيل ".

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (6) بلغت قيمة t المحسوبة 11.521 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 مما يدل على أن" يعالج هذا المعيار المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ".

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (7) بلغت قيمة t المحسوبة 6.624 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن"IFRS for SMEs يلبي احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية ".

الفقرة الثامنة: في الفقرة رقم (8) بلغت قيمة t المحسوبة 13.919 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,02 والقيمة الإحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن "IFRS for SMEs يلبي احتياجات المسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يمكنهم من اتخاذ قراراتهم ".

الفقرة التاسعة: في الفقرة رقم (9) بلغت قيمة t المحسوبة 5.342 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "IFRS for SMEs يوفر المعلومات المالية اللازمة للمصالح الجبائية ".

الفقرة العاشرة: في الفقرة رقم (10) بلغت قيمة t المحسوبة 6.106 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "IFRS for SMEs يمكن المستثمرين والمقرضين من مقارنة الأداء أو الوضع المالي للمؤسسات المشابهة ".

الفقرة الحادية عشر: في الفقرة رقم (11) بلغت قيمة t المحسوبة 16.703 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " IFRS for SMEsيساهم في تحسين نوعية التقارير المالية وجودتها".

الفقرة الثانية عشر: في الفقرة رقم (12) بلغت قيمة t المحسوبة 16.387 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " يحدد هذا المعيار الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية ".

الفقرة الثالثة عشر: في الفقرة رقم (13) بلغت قيمة t المحسوبة 16.703 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.102 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن" IFRS for SMEsيساهم في تحسين جودة الإفصاح والإبلاغ الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ".

الفقرة الرابعة عشر: في الفقرة رقم (14) بلغت قيمة t المحسوبة 7.568 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" IFRS for SMEsيساهم في تبسيط طرق القياس المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ".

الفقرة الخامسة عشر: في الفقرة رقم (15) بلغت قيمة t المحسوبة 5.458 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" هذا المعيار يجعل نظام المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر شفافية ومصداقية ". (أنظر الملحق رقم 10)

✓ **تحليل فقرات المحور الثالث: إمكانية تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMEs في الجزائر.**

الجدول رقم (14-3)تحليل فقرات المحور الثالث(إمكانية تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMES في الجزائر).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	القيمة الإحتمالية
1	يمكن تطبيق المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد وطني مبني على المحروقات وموجه للخارج.	2.88	1.008	-0.701	0.488
2	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع IFRS for SMEs.	2.94	0.948	-0.373	0.712
3	القوائم المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي متطابقة مع القوائم المالية المذكورة في IFRS for SMEs.	2.94	0.982	-0.360	0.721

4	يمكن تطبيق هذا المعيار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التي تعاني من ضعف كبير في أنظمة التسيير.	2.75	1.270	-1.114	0.274
5	للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات نظرة على IFRS for SMEs.	3.22	0.975	1.269	0.214
6	تكاليف تبني تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر أقل من تكاليف تطبيق (IAS/IFRS) بشكلها الكامل.	3.16	0.920	0.961	0.344
7	يصعب تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر بسبب تراكم عدة سلوكيات تسييرية معرقلة.	3.38	0.942	2.252	0.032
8	ضعف تكنولوجيا المعلومات والإتصال المستعملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائق أمام تطبيق هذا المعيار.	3.19	0.998	1.063	0.296
9	من المتوقع أن يعود تطبيق IFRS for SMEs بالفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.	2.94	0.982	4.360	2.02
10	يعتبر نقص البحوث و الدراسات الإقتصادية حول المحاسبة عائقا أمام تطبيق في الجزائر IFRS for SMEs.	3.38	1.070	1.982	0.056
11	البيئة الجزائرية تسمح بإنشاء محاسبة وفق مقتضيات المحاسبة التي أقرت بها معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.31	0.998	-1.897	0.075
12	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	3.41	1.073	2.141	0.040

	ما زالت غير مستعدة لتطبيق IFRS for SMEs.				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (1) بلغت قيمة t المحسوبة 0.701- وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي0.488 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن " لا يمكن تطبيق المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد وطني مبني على المحروقات وموجه للخارج ".

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (2) بلغت قيمة t المحسوبة 0.373- وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.712 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن " لا يتوافق النظام المحاسبي المالي مع IFRS for SMEs".

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (3) بلغت قيمة t المحسوبة 0.360- وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي0.721 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن" القوائم المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي غير متطابقة مع القوائم المالية المذكورة في IFRS for SMEs ".

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (4) بلغت قيمة t المحسوبة 1.114- وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.274 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن" لا يمكن تطبيق هذا المعيار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التي تعاني من ضعف كبير في أنظمة التسيير ".

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (5) بلغت قيمة t المحسوبة 1.269 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.214 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن" لا يملك الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات نظرة على IFRS for SMEs".

الفقرة السادسة: في الفقرة رقم (6) بلغت قيمة t المحسوبة 0.961 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.344 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن" تكاليف تبني تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر أكبر من تكاليف تطبيق (IAS/IFRS) بشكلها الكامل ".

الفقرة السابعة: في الفقرة رقم (7) بلغت قيمة t المحسوبة 2.252 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.032 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" يصعب تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر بسبب تراكم عدة سلوكيات تسييرية معرقلة ".

الفقرة الثامنة: في الفقرة رقم (8) بلغت قيمة t المحسوبة 1.063 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.296 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن " ضعف تكنولوجيا المعلومات والإتصال المستعملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يشكل عائق أمام تطبيق هذا المعيار".

الفقرة التاسعة: في الفقرة رقم (9) بلغت قيمة t المحسوبة 4.360 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتوقع أن يعود تطبيقIFRS for SMEs بالفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

الفقرة العاشرة: في الفقرة رقم (10) بلغت قيمة t المحسوبة 4.982 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " نقص البحوث والدراسات الإقتصادية حول المحاسبة يعتبر عائقا أمام تطبيق IFRS for SMEsفي الجزائر ".

الفقرة الحادية عشر: في الفقرة رقم (11) بلغت قيمة t المحسوبة 1.897- وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.075 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه "لا تسمح البيئة الجزائرية بإنشاء محاسبة وفق مقتضيات المحاسبة التي أقرت بها معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

الفقرة الثانية عشر: في الفقرة رقم (12) بلغت قيمة t المحسوبة 2.141 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الإحتمالية تساوي 0.040 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ما زالت غير مستعدة لتطبيق IFRS for SMEs". (أنظر الملحق رقم 11)

2-3.اختبار الفرضيات.

من أجل القيام بإختبار الفرضيات يتعين علينا إستخدام اختبار**T** للعينة الواحدة **(T_test)**، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- ✓ إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية (H_1) وبالتالي الفرضية البديلة (H_0) مرفوضة؛
- ✓ إذا كانت t المحسوبة أصغرمن t الجدولية نرفض الفرضية (H_1) ونقبل الفرضية البديلة (H_0).
- ✓ إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبارT للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية (H_1)؛

✓ إذا كانت القيمة الاحتمالية(sig) الناتج عن اختبارT للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H_1).

2-3-1.اختبار الفرضية الأولى: المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلبي الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية ويعالج المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

H_0: المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يلبي الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية ويعالج المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

H_1: المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلبي الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية ويعالج المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار**T** للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم (15-3): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	**12.217**	**2.02**	**0.000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 12.217 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن:" المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلبي الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية ويعالج المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". (أنظر الملحق رقم 12)

2-3-2.اختبار الفرضية الثانية: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تبسيط نظامها المحاسبي المالي وإنجاح مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

H_0: لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تبسيط نظامها المحاسبي المالي وإنجاح مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

H_1: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تبسيط نظامها المحاسبي المالي وإنجاح مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الأولى والمتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم (16-3): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثانية

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	**0.879**	**2.02**	**0.386**	رفض
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 0.879 وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.386 وهي أكبر من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية**H_1**، أي أن:" لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تبسيط نظامها المحاسبي المالي وإنجاح مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر". (أنظر الملحق رقم 13)

الخلاصـــة

من خلال هذا الفصل تم تحليل وعرض نتائج الدراسة التطبيقية حول إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد اقتصرت الدراسة على 40 استمارة وبعد استعمال بعض الطرق الإحصائية من خلال برنامج SPSS قمنا باختبار صدق الاستبانة وقد توصلنا الى ان الاستبانة صادقة وتتمتع بثبات في الاجابات، كما قمنا تحليل وعرض البيانات من خلال إجراء وصف إحصائي لعينة الدراسة بالاضافة الى تحليل جميع عبارات ومحاور الاستبانة لمعرفة ما إذا كان لابد من نفيها أو انها تحظى بموافقة كبيرة، كما تم إختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا حيث تم إثبات الفرضية الأولى ونفي الفرضية الثانية.

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الفصول الثلاثة التي تناولناها اثنان منها شكلا الجانب النظري في حين خصص الثالث للجانب التطبيقي.

حيث إن انتقال الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي كان نتيجة لظهور العولمة وتغيير النظام الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر أي انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فقد عانت المؤسسات الجزائرية من ضغوطات الاقتصاد المخطط منها نقص المعلومة المالية والمحاسبية والتي كانت موجه بالأساس لتلبية احتياجات المصالح الجبائية والاقتصاد الكلي بدرجة أولى من خلال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني الذي تخللته العديد من النقائص، هذا ما تولد عنه إعداد النظام المحاسبي المالي ودخوله حيز التنفيذ في 2010/1/1 وقد اعتمدت الجزائر تطبيقه على جميع المؤسسات الجزائرية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا الأمر غير عملي، فمعظم هذه المؤسسات عانت من مشاكل وصعوبات جراء تطبيق هذا النظام الذي لم يأخذ خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعين الاعتبار، وذلك بسبب اعتماد النظام المحاسبي المالي على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية المعدة لتلبية احتياجات المؤسسات الكبيرة الحجم.

ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، تولدت الحاجة إلى معلومات مالية ومحاسبية خاصة بهذه المؤسسات ولمختلف الأطراف المستخدمة لها، حيث سعت الهيئات الدولية إلى إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها وذلك بلغة موحدة لا تخدم طرف واحد أو دولة واحدة وإنما هو معيار ذو طابع دولي لتزويد الأطراف المعنية معلومات مالية ومحاسبية خاصة بهذه النوع من المؤسسات، لذا على الجزائر أن تضع ضمن أولوياتها إعادة تكييف نظامها المحاسبي المالي مع المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليتلائم وطبيعة المؤسسات الجزائرية.

- **نتائج الدراسة:**

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

– لقد حاول النظام المحاسبي المالي سد ثغرات المخطط المحاسبي الوطني ومواكبة النظم المحاسبية العالمية من خلال اعتماده على معايير المحاسبة الدولية؛

- يعتبر النظام المحاسبي المالي أحد العقبات التي تعرقل نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب النقائص المرتبطة بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت عملية تحيين النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية في ظل الظروف الراهنة وهذا تماشيا مع خصوصية هذه المؤسسات؛
- ظهر المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الطلب المتزايد من طرف مستخدمي القوائم المالية لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المالية ومراعاة لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلبي احتياجات هذا النوع من المؤسسات ويساعدها في تحقيق أهدافها؛
- تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يساهم في تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المالية في هذه المؤسسات وذلك بالاستغناء على التفاصيل غير الضرورية والمعقدة وبالتالي تدنية التكاليف وتخفيف العبء الذي تتحمله مقارنة بتطبيقها معايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل؛
- لا يمكن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن بالجزائر نتيجة المعوقات المرتبطة بهيكل التسيير والعقبات المرتبطة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- **الاقتراحات:**

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل اليها خرجنا بجملة من التوصيات وهي:

- ضرورة القيام بالدراسات والأبحاث التي تهتم بالبحث عن نقاط ضعف البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قد تحول دون قدرتها على تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي وإيجاد الحلول المناسبة لذلك؛
- تحديد الطرق الملائمة لإزالة المشاكل التمويلية والمحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في تطويرها وتعزيز دورها في الاقتصاد بشكل أفضل؛
- تعديل النظام المحاسبي المالي بما يتلائم مع طبيعة النسيج المؤسساتي في الجزائر ومراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصية هذه المؤسسات؛

- الإسراع للانضمام إلى المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع الممارسين لمهنة المحاسبة عبر العالم للاستفادة من مختلف المزايا والمساعدات التقنية التي تقدمها مثل هذه الهيئات لأعضائها وخاصة من الدول النامية؛
- ضرورة تكييف الجزائر لنظامها المحاسبي المالي مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واغتنامها فرصة إرساء نظم محاسبية مبسطة تتوافق مع احتياجاتها الخاصة؛
- الإسراع في تنفيذ إصلاحات جذرية فيما يخص الإطار المفاهيمي والعملياتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم أنشطة المقاولات باختلاف أنواعها في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي خاصة في ظل تراجع أسعار البترول وأثرها الوخيمة على موازنات الدول.

- **آفاق الدراسة:**

تناولنا في هذه الدراسة محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في الجزائر، حيث يمكن مواصلة الدراسة في هذا الموضوع والقيام بدراسات موسعة للعينة والانتقال من الدراسة الأكاديمية إلى الجانب العملي ومحاولة معرفة مدى استعداد المؤسسات الجزائرية والبيئة الاقتصادية والمحاسبية الجزائرية لتوفير متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
2. ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
3. جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، متيجة للطباعة، الجزائر،2010.
4. حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2008.
5. ريشاردو شرويدر وآخرون-تعريب خالد علي كاجيكي، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2006.
6. سعود جابر العمري، **المحاسبة الدولية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
7. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2008.
8. طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
9. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
10. محمد المبروك أبوزيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
11. محمد علاء الدين عبد المنعم، نبيه عبد الرحمان الجبر، **المحاسبة الدولية**، دار النشر الجمعية السعودية للمحاسبة، ط 15، 1998.

ب-المقالات والمجلات:

12. **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبية الدولية والتفسيرات**، دورية صادرة عن جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2006.

13. مداخلة وزير المالية كريم جودي أمام المجلس الشعبي الوطني منقولا عن جريدة الخبر الجزائرية الصادرة بـ5 سبتمبر 2007.

ت-الرسائل الجامعية:

14. أمال مهاوة، **إمكانية تحبين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، 2010-2011.

15. حليمة الحاج علي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

16. سعاد بورويسة، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستر علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

17. فتيحة بكطاش، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية في ظل العولمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، 2010-2011.

18. محمد السعيد سعيداني، **مدى فعالية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2013-2014.

19. محمد كريوي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية**، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2014-2015.

20. مراد محصول، خليل دغاب، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره على تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2013-2014.

21. محمد عادل مخلوفي، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014-2015.

22. يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008.

ث-الملتقيات والندوات:

23. ابتسام بوشوط، فتيحة بورهين، **دراسة تكيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة للملتقى وطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013.

24. احمد خليفة وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظامها المحاسبي المالي المبسط**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني بعنوان واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

25. فتيحة بورهين، **الابداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي حول المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، 12-13 ماي 2011.

26. محسن عواطف، ناصر سليمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقي الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، يومي 24-23 فيفري 2014.

27. محمد كويسي وآخرون، **دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013.

28. مسعود دوراسي، الهادي ضيف الله، **مقارنة النظام المحاسبي المالي بمعايير المحاسبة الدولية، مداخلة** مقدمة للملتقى دولي بعنوان النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، بجامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

29. نيقاوي العربي، **النظام المحاسبي المالي بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية المحاسبية وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي بعنوان النظام المحاسبي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

30. يحيى سعيدي، لخضر أوصيف، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي**، مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير المحاسبة

الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13 –14 ديسمبر 2011.

ج–النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

31. الأمر رقم 35/75 المؤرخ في 29 أفريل 1975، **المتضمن المخطط المحاسبي الوطني.**

32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 74، **القانون 11/07** المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

33. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

ح–التقارير:

34. تقرير هيئة الأمم المتحدة بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا/المراجع باللغة الأجنبية:

A. Les livres :

1. Eric Daucasse**, Normes comptables internationales IAS/IFRS**, De Boeck, Paris, Juin 2005.
2. Saheb bachagha, **Pour un référentiel comptable algérien qui réponde aux exigences de l'économie de marché**, Dar el-Houda , Algérie, 2003.

B. Les lois

3. **Projet de système comptable financière**, Ministère des finances, Juillet 2006, document de travail

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الاستبيان

سيدي، سيدتي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته:

في إطار تحضير مذكرة التخرج المندرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر حول موضوع : **محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل معايير المحاسبة الدولية وإمكانية تطبيقها في الجزائر**، من خلال الإشكالية التالية :

هل هناك إمكانية لتطبيق محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل معايير المحاسبة الدولية في الجزائر؟.

وحتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية تمكننا من تقديم توصيات مناسبة نرجو من سيادتكم مشاركتكم معنا في هذا الاستبيان وذلك بالإجابة على الأسئلة المدونة في هذه الاستمارة بكل صدق وموضوعية ونحيطكم علما أن جميع البيانات التي نحصل عليها من خلال إجابتكم ستعامل بكل سرية، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

الطالبتـــــان:

-بوالدين حنان

-بوالوارث الزهرة

نرجو منكم الإجابة بوضوح من خلال وضع العلامة × في الخانة المناسبة:

<u>المحور الأول</u> : الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

أقل من 35 سنة ☐ من35 سنة إلى 40 سنة ☐

من 40 سنة إلى 45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

3- الوظيفة:

أستاذ مساعد ب ☐ أستاذ مساعد أ ☐

أستاذ محاضر ب ☐ أستاذ محاضر أ ☐

أستاذ التعليم العالي ☐

4- الخبرة المهنية :

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐

من 10 سنوات إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

5- المؤهل العلمي :

ماجستير ☐ دكتوراه ☐

المحورالثاني: المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(IFRS for SMEs)

	درجة الموافقة / العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
01	المعيار المحاسبي الدولي IFRS for SMEs يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة الأحداث الإقتصادية الخاصة بها.					
02	IFRS for SMEs يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
03	هذا المعيار يعتمد نفس الاطار المفاهمي لمعايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل.					
04	هذا المعيار الخاص قائم بذاته فهو مستقل عن معايير المحاسبة الدولية.					
05	IFRS for SMEs تم صياغته بلغة بسيطة وخالية من كل التفاصيل.					
06	يعالج هذا المعيار المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
07	IFRS for SMEs يلبي احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية.					
08	IFRS for SMEs يلبي احتياجات المسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكنهم من اتخاذ قراراتهم.					
09	IFRS for SMEs يوفر المعلومات المالية اللازمة للمصالح الجبائية.					
10	IFRS for SMEs يمكن المستثمرين والمقرضين من مقارنة الأداء أو الوضع المالي للمؤسسات المشابهة.					
11	IFRS for SMEs يساهم في تحسين نوعية التقارير المالية وجودتها.					
12	يحدد هذا المعيار الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية.					

13	IFRS for SMEs يساهم في تحسين جودة الإفصاح والإبلاغ الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
14	IFRS for SMEs يساهم في تبسيط طرق القياس المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
15	هذا المعيار يجعل نظام المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر شفافية ومصداقية.					

<u>المحور الثالث</u> : إمكانية تطبيق المعيار الدولي IFRS for SMEs **في الجزائر:**

	درجة الموافقة / العبارة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
01	يمكن تطبيق المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد وطني مبني على المحروقات وموجه للخارج.					
02	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع IFRS for SMEs.					
03	القوائم المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي متطابقة مع القوائم المالية المذكورة فيIFRS for SMEs.					
04	يمكن تطبيق هذا المعيار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التي تعاني من ضعف كبير في أنظمة التسيير.					
05	للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات نظرة على IFRS for SMEs.					
06	تكاليف تبني تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر أقل من تكاليف تطبيق(IAS/IFRS) بشكلها الكامل.					
07	يصعب تطبيق IFRS for SMEs في الجزائر بسبب تراكم عدة سلوكيات تسييرية معرقلة .					
08	ضعف تكنولوجيا المعلومات والإتصال المستعملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائق أمام تطبيق هذا المعيار.					

09	من المتوقع أن يعود تطبيقIFRS for SMEs بالفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.					
10	يعتبر نقص البحوث والدراسات الإقتصادية حول المحاسبة عائقا أمام تطبيق في الجزائرIFRS for SMEs.					
11	البيئة الجزائرية تسمح بإنشاء محاسبة وفق مقتضيات المحاسبة التي أقرت بها معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
12	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ما زالت غير مستعدة لتطبيق IFRS for SMEs.					

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 A15 TOTAL1
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav

Corrélations

		A1	A2	A3	A4	A5
A1	Corrélation de Pearson	1	,911**	,523**	,108	,517**
	Sig. (bilatérale)		,000	,002	,556	,002
	N	32	32	32	32	32
A2	Corrélation de Pearson	,911**	1	,475**	,123	,500**
	Sig. (bilatérale)	,000		,006	,501	,004
	N	32	32	32	32	32
A3	Corrélation de Pearson	,523**	,475**	1	,402*	,524**
	Sig. (bilatérale)	,002	,006		,023	,002
	N	32	32	32	32	32
A4	Corrélation de Pearson	,108	,123	,402*	1	,522**
	Sig. (bilatérale)	,556	,501	,023		,002
	N	32	32	32	32	32
A5	Corrélation de Pearson	,517**	,500**	,524**	,522**	1
	Sig. (bilatérale)	,002	,004	,002	,002	
	N	32	32	32	32	32
A6	Corrélation de Pearson	-,134	,031	,215	,368*	,373*
	Sig. (bilatérale)	,463	,867	,237	,038	,036
	N	32	32	32	32	32
A7	Corrélation de Pearson	,689**	,758**	,182	,201	,529**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,318	,269	,002
	N	32	32	32	32	32
A8	Corrélation de Pearson	,250	,219	,244	,470**	,560**
	Sig. (bilatérale)	,168	,228	,178	,007	,001
	N	32	32	32	32	32
A9	Corrélation de Pearson	,552**	,468**	,219	,041	,370*
	Sig. (bilatérale)	,001	,007	,229	,822	,037
	N	32	32	32	32	32
A10	Corrélation de Pearson	,081	,140	,176	-,050	,342
	Sig. (bilatérale)	,659	,446	,335	,784	,056
	N	32	32	32	32	32
A11	Corrélation de Pearson	-,166	-,188	,358*	,516**	,350*
	Sig. (bilatérale)	,363	,303	,044	,003	,050
	N	32	32	32	32	32

Corrélations

		A6	A7	A8	A9	A10
A1	Corrélation de Pearson	-,134	,689**	,250	,552**	,081
	Sig. (bilatérale)	,463	,000	,168	,001	,659
	N	32	32	32	32	32
A2	Corrélation de Pearson	,031	,758**	,219	,468**	,140
	Sig. (bilatérale)	,867	,000	,228	,007	,446
	N	32	32	32	32	32
A3	Corrélation de Pearson	,215	,182	,244	,219	,176
	Sig. (bilatérale)	,237	,318	,178	,229	,335
	N	32	32	32	32	32
A4	Corrélation de Pearson	,368*	,201	,470**	,041	-,050
	Sig. (bilatérale)	,038	,269	,007	,822	,784
	N	32	32	32	32	32
A5	Corrélation de Pearson	,373*	,529**	,560**	,370*	,342
	Sig. (bilatérale)	,036	,002	,001	,037	,056
	N	32	32	32	32	32
A6	Corrélation de Pearson	1	,090	,542**	-,014	,631**
	Sig. (bilatérale)		,625	,001	,938	,000
	N	32	32	32	32	32
A7	Corrélation de Pearson	,090	1	,521**	,708**	,207
	Sig. (bilatérale)	,625		,002	,000	,255
	N	32	32	32	32	32
A8	Corrélation de Pearson	,542**	,521**	1	,567**	,513**
	Sig. (bilatérale)	,001	,002		,001	,003
	N	32	32	32	32	32
A9	Corrélation de Pearson	-,014	,708**	,567**	1	,297
	Sig. (bilatérale)	,938	,000	,001		,098
	N	32	32	32	32	32
A10	Corrélation de Pearson	,631**	,207	,513**	,297	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,255	,003	,098	
	N	32	32	32	32	32
A11	Corrélation de Pearson	,591**	-,130	,375*	,029	,601**
	Sig. (bilatérale)	,000	,478	,034	,874	,000
	N	32	32	32	32	32

Corrélations

		A11	A12	A13	A14	A15
A1	Corrélation de Pearson	-,166	-,156	-,233	,187	-,014
	Sig. (bilatérale)	,363	,393	,199	,304	,939
	N	32	32	32	32	32
A2	Corrélation de Pearson	-,188	-,067	-,125	,396*	,132
	Sig. (bilatérale)	,303	,717	,495	,025	,473
	N	32	32	32	32	32
A3	Corrélation de Pearson	,358*	,279	,033	,269	,150
	Sig. (bilatérale)	,044	,121	,860	,136	,411
	N	32	32	32	32	32
A4	Corrélation de Pearson	,516**	,670**	,152	-,135	-,098
	Sig. (bilatérale)	,003	,000	,407	,460	,595
	N	32	32	32	32	32
A5	Corrélation de Pearson	,350*	,324	,140	,266	,216
	Sig. (bilatérale)	,050	,070	,445	,140	,236
	N	32	32	32	32	32
A6	Corrélation de Pearson	,591**	,722**	,493**	,555**	,455**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,004	,001	,009
	N	32	32	32	32	32
A7	Corrélation de Pearson	-,130	,171	-,065	,369*	,237
	Sig. (bilatérale)	,478	,349	,723	,038	,192
	N	32	32	32	32	32
A8	Corrélation de Pearson	,375*	,532**	,125	,175	,280
	Sig. (bilatérale)	,034	,002	,495	,339	,121
	N	32	32	32	32	32
A9	Corrélation de Pearson	,029	,089	,087	,286	,232
	Sig. (bilatérale)	,874	,627	,635	,113	,201
	N	32	32	32	32	32
A10	Corrélation de Pearson	,601**	,388*	,248	,620**	,471**
	Sig. (bilatérale)	,000	,028	,172	,000	,007
	N	32	32	32	32	32
A11	Corrélation de Pearson	1	,689**	,250	,194	,210
	Sig. (bilatérale)		,000	,168	,287	,249
	N	32	32	32	32	32

Corrélations

		TOTAL1
A1	Corrélation de Pearson	,582**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
A2	Corrélation de Pearson	,646**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
A3	Corrélation de Pearson	,605**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
A4	Corrélation de Pearson	,454**
	Sig. (bilatérale)	,009
	N	32
A5	Corrélation de Pearson	,765**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
A6	Corrélation de Pearson	,576**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	32
A7	Corrélation de Pearson	,697**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
A8	Corrélation de Pearson	,699**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
A9	Corrélation de Pearson	,617**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
A10	Corrélation de Pearson	,593**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
A11	Corrélation de Pearson	,442*
	Sig. (bilatérale)	,011
	N	32

Corrélations

		A1	A2	A3	A4	A5
A12	Corrélation de Pearson	-,156	-,067	,279	,670**	,324
	Sig. (bilatérale)	,393	,717	,121	,000	,070
	N	32	32	32	32	32
A13	Corrélation de Pearson	-,233	-,125	,033	,152	,140
	Sig. (bilatérale)	,199	,495	,860	,407	,445
	N	32	32	32	32	32
A14	Corrélation de Pearson	,187	,396*	,269	-,135	,266
	Sig. (bilatérale)	,304	,025	,136	,460	,140
	N	32	32	32	32	32
A15	Corrélation de Pearson	-,014	,132	,150	-,098	,216
	Sig. (bilatérale)	,939	,473	,411	,595	,236
	N	32	32	32	32	32
TOTAL1	Corrélation de Pearson	,582**	,646**	,605**	,454**	,765**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,009	,000
	N	32	32	32	32	32

Corrélations

		A6	A7	A8	A9	A10
A12	Corrélation de Pearson	,722**	,171	,532**	,089	,388*
	Sig. (bilatérale)	,000	,349	,002	,627	,028
	N	32	32	32	32	32
A13	Corrélation de Pearson	,493**	-,065	,125	,087	,248
	Sig. (bilatérale)	,004	,723	,495	,635	,172
	N	32	32	32	32	32
A14	Corrélation de Pearson	,555**	,369*	,175	,286	,620**
	Sig. (bilatérale)	,001	,038	,339	,113	,000
	N	32	32	32	32	32
A15	Corrélation de Pearson	,455**	,237	,280	,232	,471**
	Sig. (bilatérale)	,009	,192	,121	,201	,007
	N	32	32	32	32	32
TOTAL1	Corrélation de Pearson	,576**	,697**	,699**	,617**	,593**
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000	,000	,000
	N	32	32	32	32	32

Corrélations

		A11	A12	A13	A14	A15
A12	Corrélation de Pearson	,689**	1	,438*	,358*	,272
	Sig. (bilatérale)	,000		,012	,045	,132
	N	32	32	32	32	32
A13	Corrélation de Pearson	,250	,438*	1	,583**	,490**
	Sig. (bilatérale)	,168	,012		,000	,004
	N	32	32	32	32	32
A14	Corrélation de Pearson	,194	,358*	,583**	1	,756**
	Sig. (bilatérale)	,287	,045	,000		,000
	N	32	32	32	32	32
A15	Corrélation de Pearson	,210	,272	,490**	,756**	1
	Sig. (bilatérale)	,249	,132	,004	,000	
	N	32	32	32	32	32
TOTAL1	Corrélation de Pearson	,442*	,554**	,328	,648**	,513**
	Sig. (bilatérale)	,011	,001	,066	,000	,003
	N	32	32	32	32	32

Corrélations

		TOTAL1
A12	Corrélation de Pearson	,554**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	32
A13	Corrélation de Pearson	,328
	Sig. (bilatérale)	,066
	N	32
A14	Corrélation de Pearson	,648**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
A15	Corrélation de Pearson	,513**
	Sig. (bilatérale)	,003
	N	32
TOTAL1	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 A15 B1 B2 B3 B
4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

```
[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav
```

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	32	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	32	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,881	27

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 A15
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test-t

[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A1	32	4,16	,954	,169
A2	32	3,94	1,014	,179
A3	32	3,78	,975	,172
A4	32	3,53	1,047	,185
A5	32	3,63	,907	,160
A6	32	4,31	,644	,114
A7	32	3,63	,976	,172
A8	32	4,25	,508	,090
A9	32	4,03	1,092	,193
A10	32	3,97	,897	,159
A11	32	4,50	,508	,090
A12	32	4,47	,507	,090
A13	32	4,50	,508	,090
A14	32	4,09	,818	,145
A15	32	3,88	,907	,160

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A1	6,855	31	,000	1,156	,81	1,50
A2	5,230	31	,000	,938	,57	1,30
A3	4,533	31	,000	,781	,43	1,13
A4	2,871	31	,000	,531	,15	,91
A5	3,898	31	,000	,625	,30	,95
A6	11,521	31	,000	1,313	1,08	1,54
A7	6,624	31	,000	,625	,27	,98
A8	13,919	31	,000	1,250	1,07	1,43
A9	5,342	31	,000	1,031	,64	1,42
A10	6,106	31	,000	,969	,65	1,29
A11	16,703	31	,000	1,500	1,32	1,68
A12	16,387	31	,000	1,469	1,29	1,65
A13	16,703	31	,000	1,500	1,32	1,68
A14	7,568	31	,000	1,094	,80	1,39
A15	5,458	31	,000	,875	,55	1,20

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test-t

[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B1	32	2,88	1,008	,178
B2	32	2,94	,948	,168
B3	32	2,94	,982	,174
B4	32	2,75	1,270	,225
B5	32	3,22	,975	,172
B6	32	3,16	,920	,163
B7	32	3,38	,942	,166
B8	32	3,19	,998	,176
B9	32	3,84	,982	,174
B10	32	3,88	1,070	,189
B11	32	2,31	,998	,176
B12	32	3,41	1,073	,190

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B1	-,701	31	,488	-,125	-,49	,24
B2	-,373	31	,712	-,063	-,40	,28
B3	-,360	31	,721	-,063	-,42	,29
B4	-1,114	31	,274	-,250	-,71	,21
B5	1,269	31	,214	,219	-,13	,57
B6	,961	31	,344	,156	-,18	,49
B7	2,252	31	,032	,375	,04	,71
B8	1,063	31	,296	,188	-,17	,55
B9	4,360	31	,001	-,063	-,42	,29
B10	4,982	31	,000	,375	-,01	,76
B11	-1,897	31	,075	-,688	-1,05	-,33
B12	2,141	31	,040	,406	,02	,79

```
GET
```

```
  FILE='C:\Users\MY-PC\Desktop\hanan zohra\HANAN + ZAHRA.sav'.

>Avertissement.  Nom de la commande : GET FILE
>Ce fichier de données SPSS Statistics est écrit en Unicode.  Au moins un
>caractère de ce dictionnaire n'a pas pu être traduit dans la page de code
>utilisée par cette cession (windows-1252).  Peut-
être que UNICODE devrait être activé ou
>qu'un autre paramètre LOCALE devrait être utilisé.  (DATA 1711)
DATASET NAME Ensemble_de_données1 WINDOW=FRONT.
```

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=TOTAL1
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test-t

[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTAL1	32	4,0437	,48330	,08544

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
TOTAL1	12,217	31	,000	1,04375	,8695	1,2180

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=TOTAL2
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test-t

[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
TOTAL2	32	3,0391	,25133	,04443

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
TOTAL2	,879	31	,386	,03906	-,0516	,1297

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 TOTAL2
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav

Corrélations

		B1	B2	B3	B4	B5
B1	Corrélation de Pearson	1	,064	-,134	-,019	,377*
	Sig. (bilatérale)		,728	,465	,919	,034
	N	32	32	32	32	32
B2	Corrélation de Pearson	,064	1	-,357*	,030	,300
	Sig. (bilatérale)	,728		,045	,870	,095
	N	32	32	32	32	32
B3	Corrélation de Pearson	-,134	-,357*	1	-,265	-,214
	Sig. (bilatérale)	,465	,045		,142	,240
	N	32	32	32	32	32
B4	Corrélation de Pearson	-,019	,030	-,265	1	-,221
	Sig. (bilatérale)	,919	,870	,142		,223
	N	32	32	32	32	32
B5	Corrélation de Pearson	,377*	,300	-,214	-,221	1
	Sig. (bilatérale)	,034	,095	,240	,223	
	N	32	32	32	32	32
B6	Corrélation de Pearson	-,229	-,051	-,004	-,330	-,247
	Sig. (bilatérale)	,208	,783	,981	,065	,172
	N	32	32	32	32	32
B7	Corrélation de Pearson	-,030	,049	-,339	,036	,156
	Sig. (bilatérale)	,869	,791	,058	,844	,394
	N	32	32	32	32	32
B8	Corrélation de Pearson	-,087	,107	-,139	-,216	,320
	Sig. (bilatérale)	,636	,559	,449	,235	,074
	N	32	32	32	32	32
B9	Corrélation de Pearson	,102	,013	-,294	,118	,288
	Sig. (bilatérale)	,578	,942	,103	,520	,110
	N	32	32	32	32	32
B10	Corrélation de Pearson	-,217	,090	,138	,459**	-,151
	Sig. (bilatérale)	,234	,624	,453	,008	,410
	N	32	32	32	32	32
B11	Corrélation de Pearson	,096	-,042	,392*	-,155	-,075
	Sig. (bilatérale)	,601	,820	,026	,397	,681
	N	32	32	32	32	32

Corrélations

		B6	B7	B8	B9	B10
B1	Corrélation de Pearson	-,229	-,030	-,087	,102	-,217
	Sig. (bilatérale)	,208	,869	,636	,578	,234
	N	32	32	32	32	32
B2	Corrélation de Pearson	-,051	,049	,107	,013	,090
	Sig. (bilatérale)	,783	,791	,559	,942	,624
	N	32	32	32	32	32
B3	Corrélation de Pearson	-,004	-,339	-,139	-,294	,138
	Sig. (bilatérale)	,981	,058	,449	,103	,453
	N	32	32	32	32	32
B4	Corrélation de Pearson	-,330	,036	-,216	,118	,459**
	Sig. (bilatérale)	,065	,844	,235	,520	,008
	N	32	32	32	32	32
B5	Corrélation de Pearson	-,247	,156	,320	,288	-,151
	Sig. (bilatérale)	,172	,394	,074	,110	,410
	N	32	32	32	32	32
B6	Corrélation de Pearson	1	-,392*	,154	-,225	-,281
	Sig. (bilatérale)		,027	,400	,216	,119
	N	32	32	32	32	32
B7	Corrélation de Pearson	-,392*	1	-,021	,305	,224
	Sig. (bilatérale)	,027		,911	,090	,217
	N	32	32	32	32	32
B8	Corrélation de Pearson	,154	-,021	1	-,146	-,038
	Sig. (bilatérale)	,400	,911		,424	,836
	N	32	32	32	32	32
B9	Corrélation de Pearson	-,225	,305	-,146	1	-,030
	Sig. (bilatérale)	,216	,090	,424		,868
	N	32	32	32	32	32
B10	Corrélation de Pearson	-,281	,224	-,038	-,030	1
	Sig. (bilatérale)	,119	,217	,836	,868	
	N	32	32	32	32	32
B11	Corrélation de Pearson	-,072	-,383*	-,074	,032	-,008
	Sig. (bilatérale)	,694	,030	,689	,861	,967
	N	32	32	32	32	32

Corrélations

		B11	B12	TOTAL2
B1	Corrélation de Pearson	,096	,083	,697
	Sig. (bilatérale)	,601	,652	,000
	N	32	32	32
B2	Corrélation de Pearson	-,042	-,218	,790
	Sig. (bilatérale)	,820	,231	,000
	N	32	32	32
B3	Corrélation de Pearson	,392*	-,124	,653
	Sig. (bilatérale)	,026	,497	,001
	N	32	32	32
B4	Corrélation de Pearson	-,155	-,243	,682
	Sig. (bilatérale)	,397	,181	,000
	N	32	32	32
B5	Corrélation de Pearson	-,075	,225	,525**
	Sig. (bilatérale)	,681	,216	,002
	N	32	32	32
B6	Corrélation de Pearson	-,072	-,075	,707
	Sig. (bilatérale)	,694	,682	,000
	N	32	32	32
B7	Corrélation de Pearson	-,383*	,578**	,466**
	Sig. (bilatérale)	,030	,001	,007
	N	32	32	32
B8	Corrélation de Pearson	-,074	,235	,344
	Sig. (bilatérale)	,689	,195	,054
	N	32	32	32
B9	Corrélation de Pearson	,032	,287	,451**
	Sig. (bilatérale)	,861	,111	,010
	N	32	32	32
B10	Corrélation de Pearson	-,008	-,035	,403*
	Sig. (bilatérale)	,967	,848	,022
	N	32	32	32
B11	Corrélation de Pearson	1	-,100	,558
	Sig. (bilatérale)		,585	,000
	N	32	32	32

Corrélations

		B1	B2	B3	B4	B5
B12	Corrélation de Pearson	,083	-,218	-,124	-,243	,225
	Sig. (bilatérale)	,652	,231	,497	,181	,216
	N	32	32	32	32	32
TOTAL2	Corrélation de Pearson	,697	,790	,553	,682	,525**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,001	,000	,002
	N	32	32	32	32	32

Corrélations

		B6	B7	B8	B9	B10
B12	Corrélation de Pearson	-,075	,578**	,235	,287	-,035
	Sig. (bilatérale)	,682	,001	,195	,111	,848
	N	32	32	32	32	32
TOTAL2	Corrélation de Pearson	,707	,466**	,344	,451**	,403*
	Sig. (bilatérale)	,000	,007	,054	,010	,022
	N	32	32	32	32	32

Corrélations

		B11	B12	TOTAL2
B12	Corrélation de Pearson	-,100	1	,570**
	Sig. (bilatérale)	,585		,001
	N	32	32	32
TOTAL2	Corrélation de Pearson	,558	,570**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	
	N	32	32	32

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=TOTAL1 TOTAL2 TOTAL
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav

Corrélations

		TOTAL1	TOTAL2	TOTAL
TOTAL1	Corrélation de Pearson	1	,452**	,901**
	Sig. (bilatérale)		,009	,000
	N	32	32	32
TOTAL2	Corrélation de Pearson	,452**	1	,821
	Sig. (bilatérale)	,009		,000
	N	32	32	32
TOTAL	Corrélation de Pearson	,901**	,821	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	32	32	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 A15
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	32	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	32	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,853	15

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

```
[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav
```

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	32	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	32	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,900	12

```
FREQUENCIES VARIABLES=الجنس العمر الوظيفة الخبرة المؤهل
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Effectifs

[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav

Statistiques

		الجنس	العمر	الوظيفة	الخبرة	المؤهل
N	Valide	32	32	32	32	32
	Manquante	0	0	0	0	0

Tableau de fréquences

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	26	81,3	81,3	81,3
	أنثى	6	18,8	18,8	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	15	46,9	46,9	46,9
	من 35 إلى 40 سنة	12	37,5	37,5	84,4
	من 40 إلى 45 سنة	3	9,4	9,4	93,8
	أكثر من 45 سنة	2	6,3	6,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	استاذ مساعد ب	5	15,6	15,6	15,6
	أستاذ مساعد أ	19	59,4	59,4	75,0
	أستاذ محاضر ب	8	25,0	25,0	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	11	34,4	34,4	34,4
	من 5 إلى 10 سنوات	19	59,4	59,4	93,8
	أكثر من 15 سنة	2	6,3	6,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ماجستير	21	65,6	65,6	65,6
	دكتوراه	11	34,4	34,4	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

```
EXAMINE VARIABLES=TOTAL
  /PLOT STEMLEAF HISTOGRAM NPPLOT
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /CINTERVAL 95
  /MISSING LISTWISE
  /NOTOTAL.
```

Explorer

[Ensemble_de_données1] C:\Users\LENOVO\Desktop\HANAN + ZAHRA.sav

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
TOTAL	32	100,0%	0	0,0%	32	100,0%

Descriptives

			Statistique	Erreur standard
TOTAL	Moyenne		3,5972	,04505
	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne	Borne inférieure	3,5053	
		Borne supérieure	3,6891	
	Moyenne tronquée à 5%		3,5959	
	Médiane		3,5926	
	Variance		,065	
	Ecart-type		,25483	
	Minimum		3,00	
	Maximum		4,15	
	Intervalle		1,15	
	Intervalle interquartile		,33	
	Asymétrie		,023	,414
	Aplatissement		,067	,809

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
TOTAL	,101	32	,200*	,983	32	,880

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

TOTAL

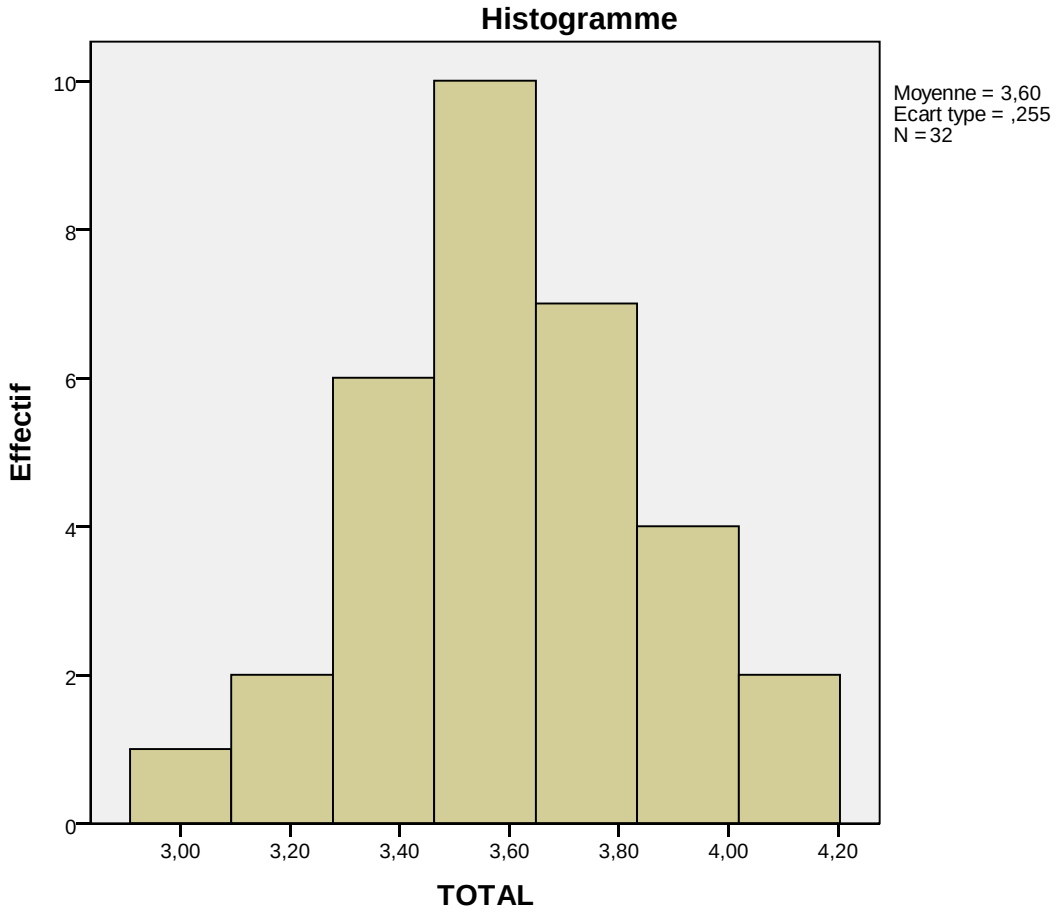

TOTAL Stem-and-Leaf Plot

Frequency	Stem &	Leaf
1,00	3 .	0
6,00	3 .	222233
12,00	3 .	445555555555
6,00	3 .	667777
5,00	3 .	88899
2,00	4 .	01

Stem width: 1,00
Each leaf: 1 case(s)

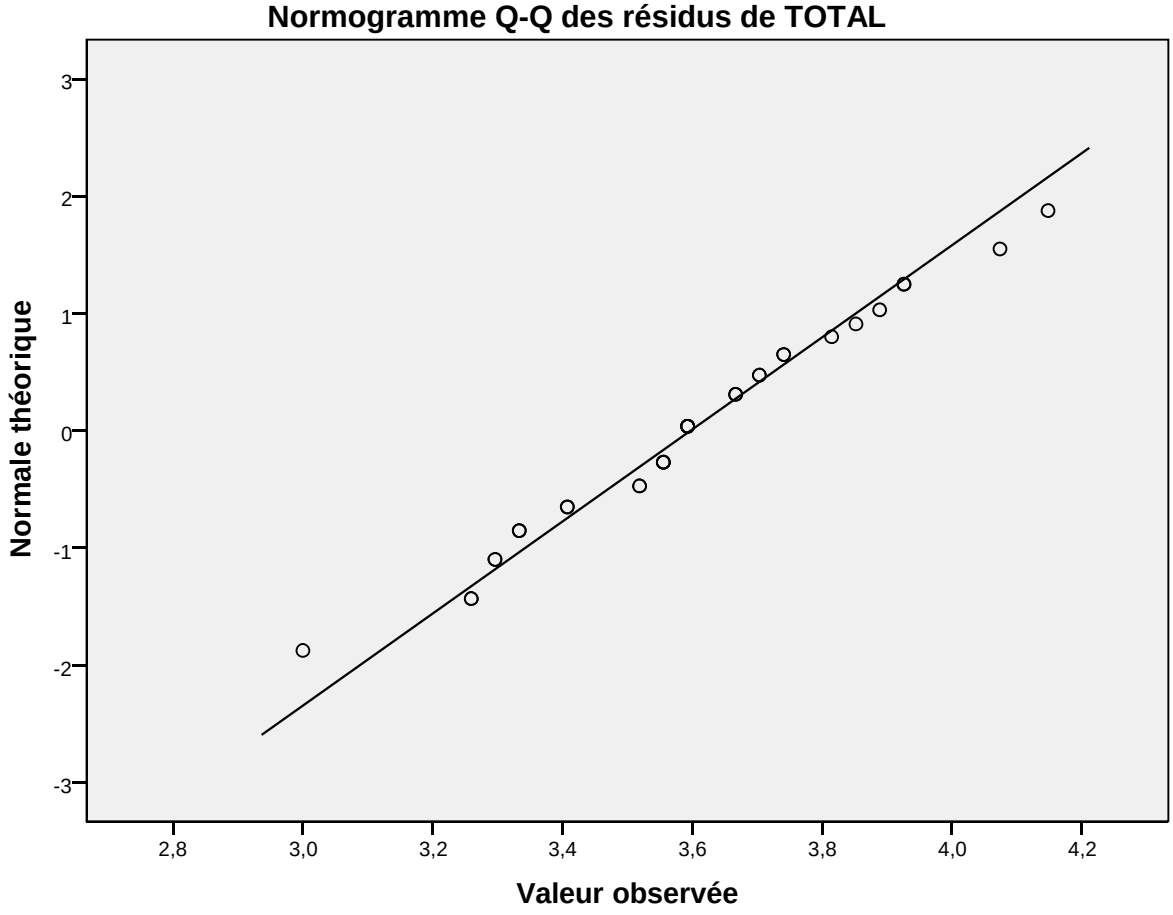
Normogramme Q-Q des résidus de TOTAL
Normale théorique
3
2
1
0
-1
-2
-3
2,8
3,0
3,2
3,4
3,6
3,8
4,0
4,2
Valeur observée

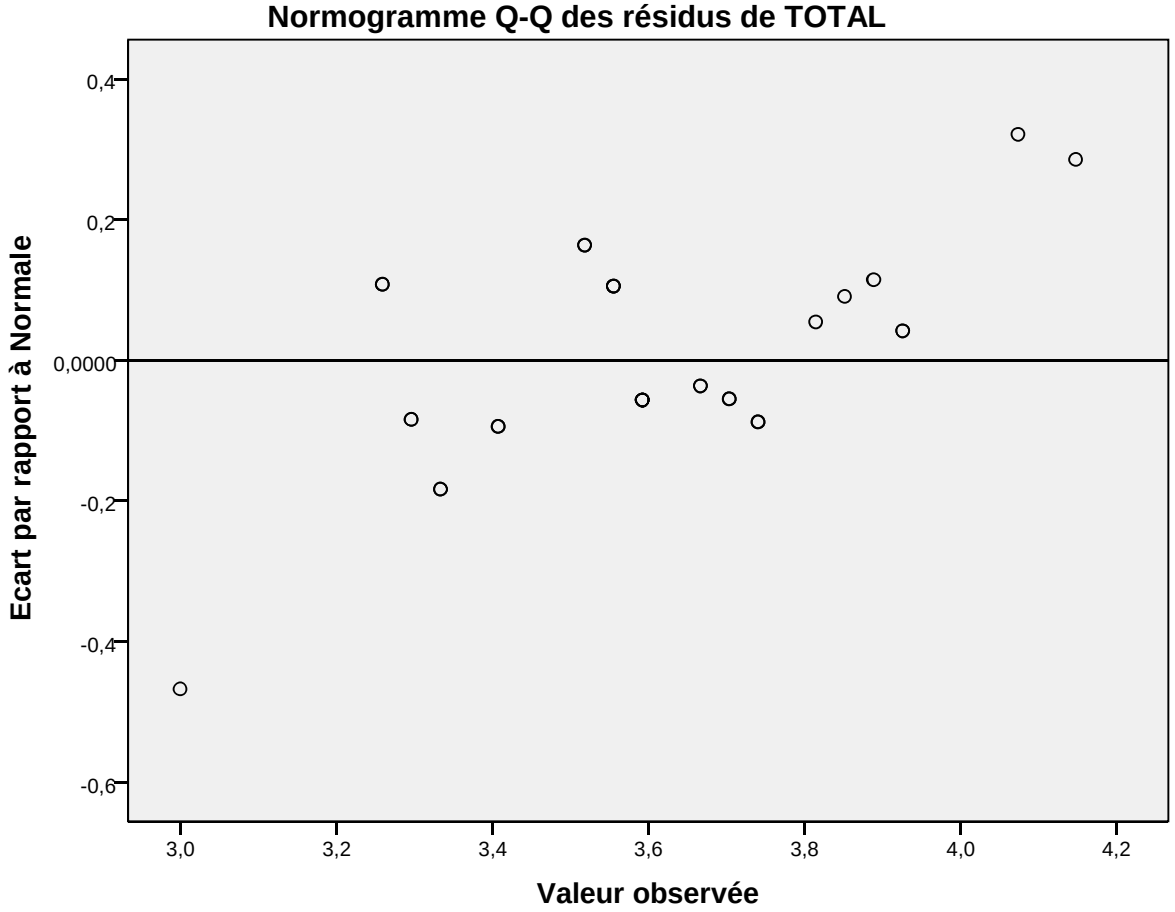
Normogramme Q-Q des résidus de TOTAL
Ecart par rapport à Normale
0,4
0,2
0,0000
-0,2
-0,4
-0,6
3,0
3,2
3,4
3,6
3,8
4,0
4,2
Valeur observée

الملخص:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المرتبطة بإمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في الجزائر، حيث حاولنا استعراض هذا المعيار ومحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا إبراز مختلف التحديات التي تواجه النظام المحاسبي المالي فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإتباع منهج وصفي تحليلي، كما قمنا في الدراسة التطبيقية بتوزيع الإستبانة على مجموعة من الأكاديميين حيث توصلنا إلى أن IFRS for SMEs يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المالية، كما أنه لا يمكن تطبيق هذا المعيار في الوقت الراهن في الجزائر نتيجة المعوقات المرتبطة بهيكل التسيير والعقبات المرتبطة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وعلى الجزائر تحيين نظامها المحاسبي المالي وفق IFRS for SMEs للاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه المعايير وإرساء نظم محاسبية تتلائم مع طبيعة النسيج المؤسساتي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النظام المحاسبي المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

The Summary:

We have tried through this study answer associated with the address this problem the possibility of applying the international standard financial reports on SMES IFRS for SMEs in Algeria, where we have tried to review this criterion and accountability of small and medium-sized enterprises in Algeria as well as to highlight the various challenges facing the financial accounting for small and medium-sized enterprises through a descriptive approach analytical, we also applied study to answer the distribution of images on a group of academics, where we have reached that the IFRS for SMEs take into account the specificity of SMES needs of the users of the financial lists of financial information, it could not be the application of this criterion at the present time In Algeria as a result of constraints associated with the structure of governance and obstacles associated with by Smes Algiers, Algeria and updating its financial accounting in accordance with IFRS for SMEs to benefit from the advantages provided by these standards and accounting systems compatible with the nature of the institutional fabric in Algeria.

Keywords : International Accounting Standards, the international standard financial reports of the small and medium-sized enterprises, the accounting Financial system, the small and medium-sized enterprises.